النسب بين الاطراد والشذوذ

د . محمد سالم صالح

المدرس بقسم النحو والصرف والعروض كلية دار العلوم ــ جامعة الفيوم

مقدمة :

إن باب النسب من الأبواب التي كثر التعرض إليها من النحويين والصرفيين ، ولكن جل اهتمامهم انصب على رصد قواعد الاطراد الجزئية ،وربما أشاروا إلى الكلمات التي شذت عن هذا المطرد ولكن دون التركيز على تحليل الشاذ وبيان أسبابه وإبراز علل الشذوذ ، مما دفعني إلى إعادة النظر في هذا الباب بغية الوصول إلى القواعد العامة والضوابط الحاكمة للاطراد ، وجمعتها في ثلاث قواعد كلية ، وكذلك لم يكن تعرضي لما شذ في هذا الباب للتنبيه عليه ولا لحصره فهو يعصى على الحصر . وإنما تعرضت إليه بهدف إبراز الضروب العامة للشذوذ وقد أجملتها في خمسة معايير . وسأحاول عرض هذه الفكرة على النحو التالي :

ــ **التمهيد** : ويعرض لتعريف النسب ودلالته والصيغ التي تدل عليه .

ــ **المبحث الأول : معايير الاطراد**

ويتعرض هذا المبحث للتغييرات التي تطرد في القياس بهدف استخلاص معايير الاطراد ، مع نسبة كل معيار إلى سبب الاطراد فيه كما ورد لدى النحاة .

ـ **المبحث الثاني : علل الشذوذ**

وفيه أعرض لأشهر ما جاء شاذا من كتب النحو والمعاجم اللغويـــة بغية الإيضاح عن علل الشذوذ فيما جاء مخالفا للقياس .

ـ **المبحث الثالث : تحليل المعايير**

وأقوم فيه بتحليل تلك المعايير لاستنباط المعايير العامة والـــضوابط الحاكمة لأسباب الاطراد والشذوذ .

ـ **الخاتمة** : وفيه أعرض لأهم نتائج البحث .

التمهيد :

سمّى سيبويه النسب " الإضافة " أو " النسبة "[1] ؛ لأنه إضافة شيء إلى شيء فتجعله منه ، أو نسبة شيءٍ إلى شيء . فأما الإضافة : فهي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى ، وأما النسبة : فهي إيقاع التعلق بين الشيئين[2].

ويصاغ عند سيبويه من الأسماء بزيادة ياء مشددة في آخرها ، وكسر الحرف الذي قبل ياء الإضافة[3]. والنسب عند النحاة : هو إلحاق ياء مشددة بآخر الاسم وكسر ما قبلها للدلالة على نسبة اسم إلى آخر[4] ؛ ولذلك حدّ ابن الحاجب المنسوب بقوله : " المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرّد عنها "[5]. وحدّه الزمخشري بقوله : " هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسور ما قبلها علامة للنسبة إليه "[6].

ويدل النسب على نسبة اسم إلى آخر ، قال سيبويه : " اعلم أنك إذا أضفت رجلا إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ، ألحقت ياءَي الإضافة . فإن أضفته إلى بلد فجعلته من أهله ، ألحقت ياءَي الإضافة . وكذلك إن أضفت سائر الأسماء إلى البلاد ، أو إلى حَيٍّ أو قبيلة "[7].

ويعني هذا أن هناك تحولاً دلاليا يحدث للاسم عند النسب ، ألا وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، وهو ما أشار إليه الأشموني في شرحه على الألفية إذ ذكر ثلاثة تغييرات تحدث في الاسم بالنسب[8]: الأول : لفظي ، وهو ثلاثة أشياء : إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب ، وكسر ما قبلها ، ونقل إعرابه إليها . والثاني : معنوي ، وهو صيرورته اسما لما لم يكن له . والثالث : حكمي ، وهو معاملته معاملة الصفة المشبهة في رفعه المضمر والظاهر باطراد .

قال الرضي : اعلم أن علامة النسبة ياء مشددة في آخر الاسم المنسوب إليه يصير بسببها الاسم المركب منها ومن المنسوب إليه شيئا واحدا منسوبا إلى المجرد عنها ، فيدّل على ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة وهي النسبة إلى المجرد عنها ، فيكون كسائر الصفات : من اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، فإن كلا منها ذات غير معينة موصوفة بصفة معينة ، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات ، إما هو أو متعلقه ، نحو : مررت برجل تميميّ وبرجل مصريّ حماره ، فيرفع في الأول ضمير الموصوف وفى الثاني متعلقه مثل سائر الصفات المذكورة ، ولا يعمل في المفعول به ، إذ هو بمعنى اللازم : أى مُنتَسِب أو منسوب ، ولعدم مشابهته للفعل لفظا لا يعمل إلا في مخصّص تلك الذات المبهمة المدلول عليها[٩].

ويتضح مما سبق أن دلالة النسب تتمثّل في عينين أو ذاتين ، الأولى : "ذات المنسوب " وهى الدلالة الأولى والأساسية ، وهى ذات مبهمة غير معينة والدليل على ذلك أنك إذا نسبت إلى علم استحال نكرة ، ولعل هذا ما دفع السيوطي إلى أن يحد المنسوب بأنه المجهول[١٠]، والثانية : " ذات المنسوب إليه " وهى ذات معينة مخصّصة ، والعلاقة بين الذاتين هي علاقة النسبة أو الإضافة أو الانتماء . فإذا قلنا على سبيل المثال : مصريّ فهذه الكلمة تشير إلى ذات المنسوب ، وهى دلالة تنطبق على كل مصريّ ، أى أنها غير معينة ، فإذا قلت : (مررت برجل مصريّ) أو(مررت برجل مصريّ حماره) فقد خصصت هذه الذات بضميره أو بمتعلّقه ، وأما ذات المنسوب إليه فهي : مصر وهى ذات معينة لا تحتاج إلى تخصيص .

ويفهم أيضا أن في النسبة معنى الوصف ، فإذا قلت مصريّ ، فكأنك عنيت رجلا موصوفا بأنه منسوب إلى مصر ، أي أن النسب جاء ليدل على نسبة الموصوف إلى ما لحقته الياء .

وأما ابن يعيش فقد ذهب إلى أنه " في النسب إنما تذكر المنسوب إليه [illegible] يزيد عليه زيادة تدل على النسب وتكتفي بتقدم الموصوف عن ذكر [illegible] "[١١] وهو رأي تفرد به ابن يعيش مخالفا ما ذهب إليه النحاة .

ولكن النحاة قد ينسبون على غير المنهاج المذكور ، أي : من غير إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم ، وذلك أنهم قد يبنون على (فعّال) و(فاعل) ما فيه معنى النسب ، وذلك إذا جعلت (فعّالا) لصاحب الصنعة ولمن داوم على فعل معين فجُعل له البناء الدال على التكثير ؛ لأن التضعيف للتكثير ، وذلك قولك لصاحب الثياب : ثوّاب ، ولصاحب العاج : عوّاج ، ولصاحب الجمال التي ينقل عليها : جمّال ولصاحب الحُمُر التي يعمل عليها : حمّار ، وللذي يعالج الصّرف : صرّاف . وهذا أكثر من أن يحصى . وإنما أصل فعّال أن يكون للمبالغة ، ثم تحول إلى الدلالة على النسبة ، قال المبرد : " وإنما أصل هذا لتكرير الفعل كقولك : هذا رجلٌ ضرّاب ، ورجل قتّال ، أى يكثر هذا منه ، وكذلك خيّاط فلما كانت الصناعة كثيرة المعاناة للصّنف فعلوا به ذلك ، وإنْ لم يكن منه فعل نحو : بزّاز ، وعطّار "[١٢].

وتجعل (فاعلاً) لذي الشيء وليس بصنعة يعالجها ، فتنسب الشخص إلى ما يمتلكه بدون ياء مشددة ؛ "وذلك لأنّ فاعلا هو الأصل ، وإنما يعدل عنه إلى فعّال للمبالغة ، فإذا لم ترد المبالغة جيء به على الأصل ؛ لأنه ليس فيه تكثير"[١٣] ، وذلك قولك لذي الدرع : دارع ، ولذي النَّبل : نابل ، ولذي النُّشّاب : ناشب ، ولذي التمر : تامر ، و لذي اللّبن : لابنٌ . قال الحُطيئة :

فغرَرْتَني وزعمتَ أنّك لابنٌ بالصيف تامِرْ

وتقول لذي الأهل آهل ، ولذي الفرس فارس ، وقالوا عيشة راضية وطاعم وكاس على معنى : ذاتُ رضاً وذو كسوة وطعام ، ومنه قول النابغة الذبياني :

كليني لهمٍّ يا أميمةَ ناصبِ وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكبِ

أى : لهمٍّ ذي نَصَب ، وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعة وتمّار ونبّال[14] . أي إذا تحوّل من صاحب الشيء إلى صاحب الصنعة المعايش والمداوم لها تحوّلت النسبة من (فاعل) إلى (فعّال) . ودلالة الصيغة هنا مشروطة بأن تكون لصاحب شيء يزاوله أو ذي شيء وليس بصنعة يعالجها ، وإلا فإن لكل من هاتين الصيغتين دلالات أخرى عندما تكون (فاعل) لاسم الفاعل و (فعّال) للمبالغة[15] .

وربما جاءوا بالنسب من صاحب الشيء أى مالكه ، أو من مستعمل الشيء على (فعّال) حملاً على صاحب الصنعة ، فقالوا : بغّال لصاحب البَغْل ، شبّهوه بالأول ، حيث كانت الإضافة ؛ لأنهم يشبهون الشيء بالشيء وإنْ خالفه . وقالوا لذي السيف : سيّاف ، ولم يكن له فِعْل[16] . أي : أنّ (فاعلا) في نحو : دارع ولابن و(فعّالا) في نحو : سيّاف ، ليس بجارٍ على الفعل إنما هو اسمٌ صيغ لذي الشيء ألا ترى أنك لا تقول : درع يدرع ولا لبن يلبن[17] .

وهذا النحو من النسبة وإن كان كثيرا واسع الاستعمال فليس بقياس مطرد في كل شيء ، بل يقتصر على ما سُمع وشاع ، ولا يقاس عليه ما لم يُسمع منهم قال سيبويه : " وليس في كلّ شيء من هذا قيل هذا . ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البُرّ : برّار ، ولا لصاحب الفاكهة : فكّاه ، ولا لصاحب الشعير : شعّار ، ولا لصاحب الدقيق : دقّاق "[18]، وكان المبرد يقيس باب فاعل وفعّال ؛ لأنه في كلامهم أكثر من أن يحصى[19] .

ولقد فرق النحاة بين صاحب الشيء أي المنسوب إليه وبين من قام بالفعل في تفريق بين اسم الفاعل المجرد من التاء والذي فيه التاء ، فقالوا : امرأة حائض وطامث ، كما قالوا : ناقة ضامر ، بمعنى ذات حيض وذات طمث وذات ضمور وكأنهم نسبوها إلى الشيء ، " وكذلك قولهم : مُرْضِع ، إذا أراد ذات رَضاعٍ ، ولم يُجرِها على أرضعَتْ ، ولا تُرْضِع . فإذا أراد ذلك قال : مُرضِعة . وتقول : هي حائضة غدا ، لا يكون إلا ذلك ؛ لأنك إنما أجريتها على الفعل ،على هي تَحيض غدا"[٢٠]. وكذلك كل مؤنث نعت بغير هاء ، نحو : طامث وحائض وطالق ، فما كان من هذا مبنيا على فَعْلٍ فهو كقولك ضَرَبَتْ فهي ضاربة . وما كان على غير فِعْلٍ فعلى معنى النسب ، وذلك أنك تريد : هي ذات كذا[٢١] ، وقال السيرافي : " ومذهب الخليل وسيبويه في ذلك وما كان نحوه أن الهاء إنما سقطت منه ؛ لأنه لم يجر على الفعل ، وإنما يلزم الفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان جاريا على الفعل ؛ لأن الفعل لابد من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث"[٢٢].

وقد جاءت بقية صيغ المبالغة للدلالة على النسب أيضا ، وهي (فَعُول) و(مِفْعَال) و(فَعِل) ، وذلك نحو : قؤول ، ومِعْطَار ، ونَهِر . قال سيبويه : وزعم الخليل أنّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون : قَوْلِيّ وضَرْبِيّ ، ويُستدل على ذلك بقولهم : رجل عَمِل وطَعِم ولَبِس ، فمعنى ذا كمعنى قؤول ومِقوال في المبالغة ، إلا أن الهاء تدخله ، وقالوا : نَهِر ، وإنما يريدون نَهَارِيّ ، فيجعلونه بمنزلة عَمِل وفيه ذلك المعنى ، وقالوا : رجل حَرِجٌ ورجل سَتِهٌ ، كأنه قال : حرِيّ واستِيّ [٢٣]. ومنه قول الشاعر : لستُ بليليٍّ ولكنّي نَهِرْ لا أدلُجُ الليلَ ولكنْ أبتكِرْ

وتصاغ النسبة نادرا على وزن (مِفْعِيل) كفرس مِحْضِير ، أي ذي حُضْر ، وهو الجري[٢٤].

وتجدر الإشارة إلى أن تغيير آخر الاسم بدخول ياءي الإضافة عليه وكسر ما قبلهما شجّعهم على المزيد من التغيير ، ولكن هذا التغيير على ضربين ، أحدهما : لا يطّرد قياسه ويأتي شاذا يُسمع سماعا فيُسلّم للعرب ، والآخر : يطّرد ، أي يغير تغييرا يطرد في القياس . قال سيبويه : " واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتها الأسماء فإنهم مما[٢٥] يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحق ياءَي الإضافة . وإنما حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه ، فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن . فمنه ما يجيء على غير قياس ، ومنه ما يُعدَل وهو القياس الجاري في كلامهم ... قال الخليل : كل شيء من ذلك عدلَتْه العرب تركتْه على ما عدلته عليه وما جاء تاما لم تُحدِث العرب فيه شيئا فهو على القياس"[٢٦] .

ومعنى ذلك أن التغيير قد يكون مطردا في القياس ، ومنه ما يكون شاذا لا يطرد ، ويُتوقف فيه على السماع فلا تقول إلا ما قالت العرب . وسأعرض فيما يلي لهاذين النوعين من التغيير ، أي المطرد والشاذ ، مع إبراز المعايير الضابطة لكل .

المبحث الأول : معايير الاطراد

علمنا أن المنسوب إليه قد يخرج عن زيادة الياء المشددة وكسر ما قبلها فيلزمه بعض التغييرات ، وهو ما أشار إليه سيبويه والخليل من قبل ، وسأعرض هنا لمعايير الاطراد ناسبا كل معيار من هذه المعايير إلى سبب الاطراد فيه كما ورد لدى النحاة :

ـ الاسم المختوم بياء مشددة :

إذا كان الاسم المراد النسبة إليه مختوما بياء مشددة فإنه يصير ثقيلا بسبب اجتماع ياءين مشددتين للنسب والياء المشددة التي في آخر الكلمة ؛ وطلبا للخفة فإنهم اتبعوا فيه الضوابط التالية :

أ. إذا وقع حرف صحيح قبل الياء المشددة فالقياس المطرد فيه فك إدغام الياء مع قلب الياء الثانية واوا ، ورد الأولى إلى أصلها واوا كانت أو ياء مع فتحها ، ومنه قولك في النسب إلى طيّ : طَوَوِيّ ، وإلى حيّ : حَيَوِيّ . فقد وجب التخفيف بفك الإدغام ورد الأولى إلى أصلها ، وتقلب الثانية (لام الكلمة) واوا باطراد حتى لا تتوالى ثلاث ياءات . وقد علل الرضي ذلك بأن هذا البناء (الثلاثي) موضوع على الخفة فلا تجتمع فيه أربع ياءات ، ويحرك العين بالفتح الذي هو أخف الحركات[٢٧]. والدليل على صحة ذلك أنك لو نسبت إلى عَدُوّ وكَوَّة لقلت : عَدُوِيّ ، وكَوِّيّ ؛ لأنه لم تجتمع الياءات ، وإنما تُبدل وتُغير لكثرة الياءات فيفرون منها إلى الواو[٢٨].

ب. وإذا كان قبل الياء المشددة حرفان فالقياس حذف الياء الأولى مع قلب الياء الثانية (لام الكلمة) واوا وفتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا ، وذلك قولك في النسبة إلى عليّ : عَلَوِيّ ، وفي قُصَيّ : قُصَوِيّ ، وفي عَدِيّ : عَدَوِيّ ، وفي غَنِيّ (حي من غطفان): غَنَوِيّ ، وفي أُمَيّة : أُمَوِيّ . قال سيبويه : " وذلك أنهم كرهوا أن تتوالى في الاسم أربع ياءات ، فحذفوا الياء الزائدة التي

حذفوها في سُلَيم وثَقيف حيث استثقلوا هذه الياءات ، فأبدلوا الواو من اليـاء التي تكون منقوصة [٢٩]. وإنما حذفوا الياء الأولى لأن ما قبل ياء النسب يجب أن يكون متحركا ، والياء الأولى لا تقبل الحركة لأنها حرف مد ، وأبـدلوا الواو مكان الياء الثانية التي من أصل الكلمة لأن الثقل باجتماع الـواو مـع ياءي النسبة أقل من توالي الأمثال من الياءات .

وتقول في الإضافة إلى قِسِيّ : قُسَوِيّ ، وفي دُرِيّ : دُرَوِيّ ؛ لأنهـا على فُعُول ، فتردها إلى أصل البناء ، وإنما كـسرت القـاف والثـاء قبـل الإضافة إتباعا لكسرة العين ، وأصل الفاء الضم ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أصله [٣٠].

ج. وإذا كان قبل الياء المشددة ثلاثة أحرف وكانت الياءان زائدتين ، كما في كُرسيّ وبَرْديّ وكُوفيّ ، فالقياس المطرد في هذه الحالة حذف الياء المـشددة ومجيء ياء النسبة بدلا منها ويكون المنسوب والمنسوب إليه بلفظ واحـد ، فتقول في كرسيّ : كرسيّ ، وفي برديّ : بَرديّ [٣١].

وقد نقل لنا بعض النحاة أن من العرب من يفرق بـين مـا يـاءاه زائدتان ككرسيّ ، وما إحدى ياءيه أصلية كمَرْميّ ، فيوافقون في الأول على الحذف ، وفي الثاني يحذف الزائدة منهما ويقلب الأصلية واوا ، فيقولون في النسب إلى مَرْميّ : مَرمَويّ ، وهي لغة قليلة والمختار خلافها ، قـال أبـو حيان في الارتشاف : وشذ في مَرميّ : مَرمَويّ [٣٢].

وقد جعل الرضي حذفهما الأولى للاستثقال في مَرْميّ ، وجعل جواز حذف الأول فقط وقلب الثاني واوا احتراما للحرف الأصلي في مَرمَـويّ ، وإنما فتحت ما قبل الواو استثقالا للكسرتين مع اجتماع ثلاثة أحرف معتلة ، وعد جواز الأمرين إنما فيما كان ساكن الثاني ، فإن تحرك ثاني الكلمة فلابد من حذفهما مع أصالة الثاني ، كما تقول في النسب إلى قَضَوِيّة : قَـضَوِيّ ،

لا غير[٣٣]. والحق أن هناك فرقا صرفيا بين مَرْمِيّ المنسوبة وغير المنسوبة ، ذلك أن غير المنسوبة بزنة : مفعول ، في حين المنسوبة بزنة : (مَفْعِيّ) .

د. فإن كانت الياء المشددة مسبوقة بأربعة أحرف وجب الحذف بلا تفصيل ، سواء كان الثاني أصلا كما في الأحاجي والأواري ، أو كانا زائدتين كما في نجاتيّ وشافعيّ ؛ وذلك لتثاقل الكلمة لكونها على ستة أحرف ، فإذا انضمت إليها ياء النسب المشددة صارت ثمانية ، ولذلك وجب الحذف مطلقا ، فيصير النسب إليه كلفظه[٣٤]. ولكن النحاة فرقوا بين الاسم قبل النسب وبعده ، فكلمة كراسيّ ونجاتيّ ممنوعة من الصرف قبل النسب وهي مصروفة بعده ؛ لأن ياء النسب زائدة وليست من صلب الكلمة ، قال سيبويه : " لو أضفت إلى رجل اسمه بخاتيّ لقلت : هذا بخاتيّ ، كما ترى . ولو كنت لا تحذف الياءين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف بخاتيّ ، ولكنهما ياءان تُحذَفان وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة "[٣٥].

ـ الاسم المختوم بتاء التأنيث :

والقياس المطرد فيه حذف تاء التأنيث ، فتقول في النسبة إلى مكّة : مكّيّ وإلى فاكهة : فاكهيّ ، وذلك إذا كان المنسوب مذكر . فإذا كان المنسوب مؤنثا فالقياس عند النسب إليه إدخال تاء التأنيث بعد ياء النسبة ، للدلالة على تأنيث المنسوب لا المنسوب إليه ، نحو : سورة مكّية . وهناك علة أخرى لحذف التاء وذلك أننا لو أبقيناها فقلنا : بَصْرَتِيّ ومَكَّتِيّ في نسبة الرجل إليهما لوجب أن تقول : بَصْرَتِيّة ومَكَّتِيّة في نسبة المرأة ، فيجتمع في الاسم تاءان وهذا لا يكون في الاسم الواحد[٣٦].

ـ الاسم المقصور :

وفيه ضوابط للاطراد ، وذلك على النحو التالي :

أ. إذا كانت الألف ثالثة فالقياس المطرد أن تقلب واوا ، كالنسبة إلى فتى : فَتَوِيّ وإلى ربا : رِبَوِيّ ، وإلى هُدَى : هُدَوِيّ . وإنما قلبت واوا في كل الأحوال مراعاة للخفة ونفورا من الثقل ؛ لأنك لو قلبت الواو ياء لاجتمعت ثلاث ياءات وما قبلها حرفان متحركان ، مما أضفى على اللفظ ثقلا كبيرا باجتماع الياءات وتوالي الحركات ، فإن قلبت الحرف الثالث واوا فإن ذلك من دواعي التخفيف[٣٧].

ب. وإذا كانت الألف رابعة والاسم متحرك الثاني فالقياس فيه حذف الألف ، تقول في النسبة إلى بَرَدَى : بَرَدِيّ ، وإلى بِيلا (مدينة مصرية) : بِيلِيّ ، وإلى جَمَزَى (للحمار السريع) : جَمَزِيّ . قال سيبويه : " وأما جَمَزِيّ فلا يكون جَمْزَوِيّ ولا جَمْزَاوِيّ ، ولكن جَمَزِيّ ؛ لأنها ثقُلت وتجاوزت زنة مَلْهَى ، فصارت بمنزلة حُبارى لتتابع الحركات "[٣٨].

ج. وإن كانت الألف رابعة والاسم ساكن الثاني لجاز لنا عند النسب إليه : حذف الأول ، أو قلبها واوا ، ويجوز أيضا قلبها واوا مع زيادة ألف قبلها . فتقول في النسبة إلى مَلْهَى : مَلْهِيّ ، ومَلْهَوِيّ ، ويجوز : مَلْهَاوِيّ ، وإلى حُبْلَى : حُبْلِيّ وحُبْلَوِيّ ، ويجوز : حُبْلاوِي ، وإلى عَلْقَى (اسم لنبت) : عَلْقِيّ ، وعَلْقَوِيّ ، ويجوز : عَلْقَاوِيّ . وقد جعل بعضهم الحذف هو المختار وقلبها واوا حسن[٣٩]. وقد علل سيبويه زيادة الألف قبل الواو بقوله : فعلوا ذلك ليفرقوا بين التي من نفس الحرف والزائدة كحمراويّ ، فبنوه هذا البناء ليفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف . ومن لم يزد الألف واكتفى بقلبها واوا جعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف[٤٠].

د. وإن كانت الألف خامسة فصاعدا فالقياس المطرد حذفها ، تقول في مصطفى : مُصْطَفِيّ ، وفي مستشفى : مُسْتَشْفِيّ ، وفي حُبارَى (اسم طائر) : حُبَارِيّ ، وفي حَبَرْكَى (للقُرَاد) : حَبَرْكِيّ ، وكذلك في كل اسم كان آخره ألفا وكان على خمسة أحرف فصاعدا ، فإن الألف تسقط إذا نسبت إليه ، سواء كانت الألف أصلية أو زائدة للتأنيث أو لغير التأنيث . وإنما وجب إسقاط هذه الألف ؛ لأنها ساكنة والياء الأولى من ياءي النسبة ساكنة وقد كثرت الحروف ، فجعل حذفها للاستثقال[٤١].

وقد علل سيبويه لزوم الحذف في هذا النوع بأنه لما كانت الألف رابعة كان الحذف فيه جيدا ، فلما ازداد الاسم ثقلا بكثرة العدد كان الحذف ألزم ، وبأنهم إنما حذفوا الألف لأنها ليست محلا للإعراب فحذفوها كما حذفوا ياء ربيعة وحنيفة[٤٢].

ـ الاسم الممدود :

وحكم همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية القياسية[٤٣] ، وذلك على النحو التالي :

أ. إذا كانت الهمزة أصلية فالقياس بقاؤها كالصحيح ، تقول في النسبة إلى ابتداء : ابتدائيّ ، وإلى قُرَّاء (الناسك المتعبد) : قُرَّائيّ ، وإلى وُضَّاء (ذو الوجه الجميل الوضيء) : وُضَّائيّ . قال سيبويه : "واعلم أنك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإن القياس والوجه أن تُقرّه على حاله ؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال ، ولأن الهمزة تجري على وجوه العربية غير معتلة مبدلة "[٤٤].

ولكن سيبويه عاد وأجاز في هذا الوجه قلب الهمزة واوا ناسبا ذلك إلى بعض العرب فقال : " وقد أبدلها ناس من العرب كثير على ما فسرنا ، يجعل مكان الهمزة واوا . وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها

جائز ، كما كان فيما كان بدلا من واو أو ياء وهو فيها قبيح . وقد يجوز إذا كان أصلها الهمزة مثل قُرّاء ونحوه "[٤٥]. وقال : " فأما المصروف نحو حراء فمن العرب من يقول : حِرَاوِيّ ، ومنهم من يقول : حِرائِيّ ، لا يحذف الهمزة "[٤٦]. ووافقه الرضي حيث قال : والأكثر بقاؤها قبل ياء النسب بحالها ، وقد تشبه قليلا ــ حتى يكاد يلحق بالشذوذ ــ الهمزة الأصلية بالتي للتأنيث فتقلب واوا ، نحو : قُرَّاوِيّ ووُضَّاوِيّ . وفي موضع آخر جعل قلب الهمزة الأصلية واوا من الشاذ[٤٧].

ويتضح مما سبق أن في النسب إلى حراء لهجتين : حِرائِيّ وحِراوِيّ ، وقد رجح أحد الباحثين أن الذين حافظوا على صوت الهمزة هم من القبائل البدوية التي كان الهمز خاصة من خصائصها ، وشكلا من أشكال نبرها[٤٨]. فمن نظر من النحاة إلى قلب الهمزة الأصلية على أنها لغة من لغات العرب كسيبويه لم يعد ذلك من الشاذ سواء كثر ذلك عند العرب أم قل ، ومن تتبع القياس جعل قلب الهمزة الأصلية واوا من الشاذ ، إذ لم ينظر إلى ما جاز عند ناس من العرب .

ب. وإذا كانت الهمزة زائدة للتأنيث فالمطرد قلب الهمزة واوا ، تقول في النسبة إلى نجلاء : نَجْلاوِيّ ، وفي صحراء : صحراوِيّ ، وفي حمراء : حمراوِيّ . قال سيبويه : " فالإضافة إليه ألا يُحذف منه شيء ، وتُبدَل الواو مكان الهمزة ؛ ليفرقوا بينه وبين المنون الذي هو من نفس الحرف وما جُعِل بمنزلته ، وذلك قولك في زَكَرِيّاء : زَكَرِيّاوِيّ ، وفي بَرُوكاء : بَرُوكاوِيّ "[٤٩].

ج. ولو كانت الهمزة منقلبة عن أصل لجاز في الاسم وجهان : بقاء الهمزة كالصحيح ، أو قلبها واوا ، والأول أولى ، وهو ما أشار إليه سيبويه سابقا حيث جعل قلب الهمزة المنقلبة عن أصل واوا من القبيح . فتقول في النسبة إلى كساء : كِسائِيّ وكساوِيّ ، وتقول في بناء : بنائِيّ وبناوِيّ[٥٠].

ـ الاسم المنقوص :

وله أربع حالات في الاطراد وهي كالتالي :

أ. إذا كانت الياء ثالثة متحرك ما قبلها فالقياس المطرد قلب الياء واوا وفتح ما قبلها[٥١]، ومن ذلك النسبة إلى الرَّضي : الرَّضَوِيّ ، وإلى الشَّجي : الشَّجَوِيّ ،وتقول في شَجٍ وعَمٍ : شَجَوِيّ وعَمَوِيّ ، فتطبق عليه هذا الضابط أو ضابط الثلاثي مكسور العين أو المحذوف منه لامه . وإنما قلبت الياء واوا وفُتح ما قبلها تخفيفا وكراهية اجتماع الكسرة والياءات الثلاثة[٥٢].

ب. وإذا كانت الياء أو الواو ثالثة وما قبلها ساكن صحيح فالقياس أن تعامل معاملة الصحيح ، فتقول في النسبة إلى ظَبْي : ظَبْيِيّ ، وإلى رَمْي : رَمْيِيّ ، وإلى دَلْو : دَلْوِيّ ، وإلى غَزْو : غَزْوِيّ ، وإلى نَحْو : نَحْوِيّ . قال سيبويه : " ولا تغير الياء ولا الواو في هذا الباب ؛ لأنه حرف جرى مجرى غير المعتل "[٥٣].

فأما ظَبْيِيّ ونحوها فلا تكاد تجد ما قبل ياء النسبة ياءً إلا مع سكون ما قبلها لأن ذلك السكون يقلل شيئا من الثقل ، ولسكون العين وصحتها حصلت الخفة ولعدم مجيء ما يوجب التغيير . وأما دَلْوِيّ ونحوها ، فالواو لا تستثقل قبل الياء إذا سكن ما قبلها ، إذ تغاير حرفي العلة وسكون ما قبل أولاهما يخففان أمر الثقل ، وإذا كان يلتجأ إلى الواو مع تحرك ما قبلها نحو : عَمَوِيّ وقَاضَوِيّ عند بعضهم فكان تركها على حالها مع سكون ما قبلها أخف[٥٤].

وقد ورد خلاف بين النحاة حول الياء أو الواو إذا كانت ثالثة وما قبلها ساكن صحيح وفي آخرها تاء التأنيث ، فكان الخليل وسيبويه ينسبان إلى ما فيه التاء بلا تغيير سوى حذف التاء ، فيقولان في ظَبْيَة وقَنْيَة ورُقْيَة : ظَبْيِيّ وقَنْيِيّ ورُقْيِيّ ، وكذلك في الواوي فيقولان في غَزْوَة وعُرْوَة ورِشْوَة :

غَزْوِيّ وعُرْوِيّ ورِشْوِيّ . وأما يونس فقد فرق بين ما فيه تاء التأنيث والمجرد منها فوافقهما في المجرد ، وخالفهما فيما فيه التاء حيث حرك العين الساكنة بالفتح مما ترتب عليه قلب الياء واوا ، فيقول في ظَبْيَة ودُمْيَة وفتْيَة : ظَبَوِيّ ودُمَوِيّ وفتَوِيّ ، وجعل يونس بنات الياء في هذا وبنات الواو سواء ، فيقول في عُرْوَة : عُرَوِيّ . وعلته في ذلك كما نقل الخليل : كأنهم شبهوها حيث دخلتها تاء التأنيث بفَعلَة ؛ لأن فَعلَة وفَعلَة من بنات الواو سواء ، وهو عند الخليل : عُرْوِيّ .

وإنما دفع يونس إلى ذلك أن التغيير بحذف التاء جرّأ على التغيير بالفتح مع قصد الفرق بين المذكر والمؤنث ، وحمل يونس على هذا مع بعده في القياس قولهم في القرية : قَرَوِيّ ، وما سمع عن العرب من قولهم في بني زِنْيَة وبني البِطْيَة (حيان من العرب) : زِنَوِيّ ، وبِطَوِيّ . وعلته في فتح اليائي وقلب الياء واوا التخفيف ، وحمل عليه الفتح في الواوي ، وكان الخليل يعذر يونس في ذوات الياء دون ذوات الواو ؛ لأنها زادت ثقلا بالفتح من دون خفة ولم يرد به سماع كما ورد في اليائي[٥٥] . قال ابن مالك : ومذهب يونس في ذوات الواو أن تفتح عينه ويعامل معاملة الثلاثي المقصور ، ولا شاهد له في تغيير ذوات الواو . فمذهبه في ذوات الياء قوي لاعتضاده بالسماع ، وهو في ذوات الواو ضعيف لعدم السماع[٥٦] .

ويتضح مما سبق أن الخليل وسيبويه اقتصرا فيما حُرِّكت فيه العين على ما ورد من السماع من بنات الياء في نحو : زِنْيَة وبِطْيَة . ولم يجيزا شيئا من ذلك في بنات الواو . في حين استند يونس في التفريق بين ما كان في آخره التاء وما تجرد منها إلى أن حذف التاء فيما تحمّلها سوّغ المزيد من التغيير ، ففتح العين وقلب الياء واوا ، كما قالوا في النسبة إلى ثقيف : ثَقِيفِيّ ، وفي ثَقِيفَة : ثَقَفِيّ ، ففرقوا بين ما فيه تاء والمجرد منها .

ج. وإذا كانت الياء ثالثة وما قبلها ألف فالغالب قلب الياء همزة ، فتقول في النسبة إلى رَايَة وطَايَة وثَايَة وآيَة ونحوه : رَائِيّ وطَائِيّ وثَائِيّ وآئِيّ . قال سيبويه : وإنما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف ، والألف تشبه بالياء ، فصارت قريبا مما تجتمع فيه أربع ياءات ، فهمزوها استثقالا وأبدلوا مكانها همزة .

ولكنه أجاز أيضا وجهين وهما : قلب الهمزة واوا ، فتقول : ثَاوِيّ وآوِيّ وطَاوِيّ وراوِيّ ، إذ تُستثقل الهمزة بين الياء والألف ، فجعل مكانها حرفا يقاربها في المد واللين وهو الواو ؛ ولأن الياء الثالثة المتطرفة المستثقلة لأجل ياء النسب بعدها تقلب واوا كما في : عَمَوِيّ وشَجَوِيّ . وأجاز ترك الياء بحالها من غير تغيير ، فقال : ومن قال : أُمَيِّيّ ، قال : آيِيّ ورايِيّ ، بغير همزة ؛ لأن هذه لام غير معتلة وهي أولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات ولأنها أقوى . وتبعه في هذه الوجوه الثلاثة السيرافي ، وأما الرضي فقد ذهب إلى أن الأقيس ترك الياء بحالها لأن الألف قبلها ليست بزائدة في نحو : آية وغاية وراية ، وهو شرط القلب في باب الإعلال[٥٧].

والصحيح أن معاملة الياء معاملة الحرف الصحيح في نحو : آيِيّ ورائِيّ من الشاذ كشذوذ أُمَيِّيّ ، بدليل أن سيبويه قال: "ومن قال أُمَيِّيّ ، قال آيِيّ ورائِيّ "[٥٨] وأُمَيِّيّ شاذ أو لغة كما سيتبين لاحقا .

د. وإذا كانت الياء رابعة فصاعدا فحكمها المطرد عند سيبويه حذف الياء ، تقول في الغازِي : الغازِيّ ، وفي الهادِي : الهادِيّ . قال سيبويه : فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبت الياء إذا جئت بياءي الإضافة ؛ لأنه لا يلتقي حرفان ساكنان ولا تحرك الياء ، ولا تجد الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلا مكسورا . فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجِية : ناجِيّ ، وفي أَدْلٍ : أَدْلِيّ ، وفي صحارٍ : صحارِيّ ، وفي ثمانٍ : ثمانِيّ ، وتقول إذا أضفت إلى رجل

اسمه يرمي : يرْمِيّ ، وإذا أضفت إلى عَرْقُوَة قلت : عَرْقِيّ[٥٩] . وفسر السيرافي كلام سيبويه بأنه كان يلزم في النسبة إلى القاضي : القاضِيّ ، فتكسر ياءً قبلها كسرة فوجب تسكينها ، فاجتمع ساكنان : الياء التي هي لام الكلمة والياء الأولى من ياءي النسب ، ولهذا حذفوا الياء استثقالا[٦٠] .

غير أن سيبويه روى عن الخليل أن من قال بفتح عين الرباعي المكسور في نحو : تَغْلَبِيّ ، قال في يرمي على هذا الحد : يرمَوِيّ ، ولو جاز هذا لقالوا في نحو القاضي والداعي القاضَوِيّ والدَاعَوِيّ ، بقلب الياء واوا وفتح ما قبلها ، ولكنه جعله تغييرا كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم[٦١] .

وإذا كان قبل الياء الرابعة ألف زائدة فالقياس قلبها همزة ويجوز قلبها واوا وذلك نحو : سِقايَة وصَلايَة ونُفايَة وشَقاوَة وغَباوَة وعِلاوَة ، فتقول في الإضافة إليها : سِقائِيّ وصَلائِيّ ونُفائِيّ ، كأنك أضفت إلى سِقاء وإلى صَلاء ؛ لأنك حذفت التاء فصارت الياء كالمتطرفة ولم تكن الياء لتثبت بعد الألف وهي محتاجة إلى التخفيف فأبدلت الهمزة مكانها ؛ ولاستثقال اجتماع الياءات . وإن أضفت فقلت : شَقاوِيّ وغَباوِيّ وعِلاوِيّ ؛ فلأنهم قد يبدلون مكان الهمزة الواو لثقلها لأنها مع الألف تشبّه بآخر حمراء حين تقول حمراوِيّ ، ولا يجوز تصحيح الياء في سقاية أي معاملتها معاملة الصحيح فتقول : سِقايِيّ ؛ لأنها ليست من الياءات التي لا تعتل إذا كانت منتهى الاسم[٦٢] .

وكذلك يجوز لك في الياء الخامسة أو السادسة التي قبلها ألف زائدة أن تقلبها همزة أو واوا ، فتقول في حَوْلايا وبَرْدَرايا (موضعان بالنهروان) : حولائِيّ وبَرْدَرائِيّ ، وحولاوِيّ وبردراوِيّ ، لأن هذه الياء لا تثبت إذا كانت

منتهى الاسم والألف تسقط في النسبة لأنها سادسة ، فهي كتـاء درْحايَـة[٦٣] ، تقول : درْحَائِيّ ودرْحاوِيّ[٦٤] .

ـ الاسم المحذوف منه شيء :

إن الاسم قد يكون محذوف الفاء أو العين أو اللام ولكل ضوابطه في الاطراد ، بالإضافة إلى أنهم قد ينسبون إلى الثنائي وضعا إذا سُـمي بـه ، وسنعرض لهذه الضوابط فيما يلي :

أ. النسب إلى الثنائي وضعا :

١. قالوا إن كان ثانيه حرفا صحيحا جاز فيه تضعيف الثاني وعدمه ، فتقول إذا سميت شخصا (كَمْ) ونسبت إليه : كَمِّيّ ، وكَمِيّ .

٢. وإن كان ثانيه حرف لين ضُعِّف بمثله إن كان ياءً أو واوا ، فتقول فـي (كَيْ) إذا نسبت إليه : كَيَوِيّ ، وفي (لَوْ) : لَوَوِيّ ؛ لأنك تنسب إليهما كمـا تنسب إلى حَيّ وطَيّ . وإن كان ألفا ضُعِّف وأبدل الضعف همزة ، فتقـول فيمن اسمه (لا) : لائِيّ وإن شئت أبدلت الهمزة واوا فقلت : لاوِيّ[٦٥] .

ب. النسب إلى المحذوف الفاء :

١. إذا كان المحذوف فاؤه صحيح اللام فإن الفاء المحذوفة لا ترد عند النسب إليه فتقول في عِدَة وصِفَة وزِنَة وصِلَة : عِدِيّ وصِفِيّ وزِنِيّ وصِلِيّ . وقـد علل بعضهم ذلك بأن الفاء لا ترده الإضافة إلى أصله ؛ لبعدها مـن يـاءي الإضافة ؛ ولأنه لو ظهر لم يكن ليتغير بدخول ياء النسبة كمـا يتغيـر لام الفعل وينكسر من أجل الياء . وعلله البعض بأن الحذف قياسي لعلة إتبـاع المصدر للفعل[٦٦] .

٢. وإذا كان المحذوف فاؤه معتل اللام وجب رد الفاء المحذوفة عند النسب ، فتقول في النسبة إلى شِيَة : وِشَوِيّ ، وفي دِيَـة : وِدَوِيّ ، وأصـله وِشْـيَة فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين ، وعند النسب يرد الفاء وهو الواو

المكسورة ولا يُرد العين إلى أصله من السكون ؛ فتفتح العين بناء على القاعدة المعروفة في النسب إلى الثلاثي المكسور العين ، ويعامل اللام معاملة ما آخره لين كعصا . وكان أبو الحسن الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها ، فيقول : وشْيِيّ ، كما يقال في النسبة إلى حمْيَة : حمْيِيّ ، وفي ظبية : ظَبْيِيّ . أي أنه يرى أن العين كان أصلها السكون وحُركت لزوال الفاء ، فلما عادت الفاء عادت العين إلى أصلها ، وينسب إليها دون أن يغير لامها بقلب[٦٧].

ولا يجوز عند سيبويه أن تقول عِدَوِيّ ، فتُلحق بعد اللام شيئا ليس من الحرف وكان الفراء يجعل الفاء المحذوفة في هذا الباب من الصحيح اللام أو من المعتل بعد اللام ، فيقول : عِدَوِيّ وزِنَوِيّ وشِيَوِيّ ، حمله على ذلك ما رُوِي عن ناس من العرب أنهم قالوا عِدَوِيّ ، فقاس عليه غيره[٦٨].

ج. النسب إلى المحذوف العين :

١. إذا كان المحذوف العين صحيح اللام ولم يكن مضعفا لم ترد عينه المحذوفة عند النسب ، وهو قليل في كلامهم ، فيقولون في سَهٍ : سَهِيّ ، وفي مُذ : مُذِيّ ،ولا تقول : سَتَهِيّ ، ولا مُنْذِيّ .

٢. وإذا كان المحذوف عينه معتل اللام كالمُرِي (اسم فاعل أرى) ، أو كان مضعّفا كرُبَّ ، فإنه يجب رد العين إذا خففت وقلت (رُبَ) ، فتقول في رُبَ إذا سُمي به : رُبَيّ ، وتقول في مُرِي : مُرْيِيّ ، أو مُرَيِيّ على الخلاف بين سيبويه والأخفش[٦٩].

د. النسب إلى المحذوف اللام :

١. إذا كان المحذوف يرد عند التثنية أو الجمع بالألف والتاء فالقياس أن ترد لامه عند النسب . فتقول في النسبة إلى أب : أبَوِيّ ، وإلى أخٍ : أخَوِيّ ، وإلى حَمٍ : حَمَوِيّ ، وإلى ضَعَة (وهو نبت) : ضَعَوِيّ . حيث تقول في

التثنية والجمع : أبوان وأخوان وحموان وضعوات . وإنما وجب رد المحذوف لأن النسبة قد ترد المحذوف الذي لا يعود في التثنية ، كقولك في يدٍ : يَدَوِيّ ، وفي دَمٍ : دَمَوِيّ ،وأنت تقول : يدان ودمان ، دون رد ، ولما قويت النسبة على رد ما لا ترده التثنية صارت أقوى من التثنية ، فلما ردت التثنية الحرف المحذوف كانت النسبة أولى بالرد[٧٠].

٢. وإذا كان المحذوف لا يرد عند التثنية أو الجمع فيجوز فيه وجهان : عدم رد المحذوف ، أو رده مع حذف ما كان عوضا عنه إن كان موجودا . من ذلك قولهم في النسبة إلى يدٍ : يَدِيّ أو يَدَوِيّ ، وإلى دَمٍ : دَمِيّ أو دَمَوِيّ ، وإلى غَدٍ : غَدِيّ أو غَدَوِيّ . ولا يستثنى من ذلك إلا ما كانت عينه معتلة نحو النسبة إلى رجلٍ سميته ذو مال ، فتقول : ذَوَوِيّ[٧١].

قال سيبويه : اعلم أن كل اسم على حرفين ذهبت لامه ولم يُرد في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتاء فإنك فيه بالخيار ، إن شئت تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه ، وإن شئت غيرته فرددت إليه ما حذف منه ، وإنما صار تغيير بنات الحرفين الرد ؛ لأنها أسماء مجهودة لا يكون اسم على أقل من حرفين فقويت الإضافة على رد اللامات[٧٢].

ومن هذا النوع ما عوض فيه عن اللام المحذوفة بهمزة وصل في أوله نحو : ابن واسم واست ، فإن شئت تركته في الإضافة على حاله قبل أن تضيف فتقول : ابْنِيّ واسْمِيّ واسْتِيّ ، وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فتقول : بَنَوِيّ وسَمَوِيّ وسَتَهِيّ ، فإن الذين حذفوا الزوائد وردوا المحذوف جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوتها على الرد[٧٣].

وقد ذهب أحد الباحثين إلى أن قولهم : ابْنِيّ وبَنَوِيّ لهجتان من لهجات العرب حيث استدل على ذلك بأن أهل الحجاز يقولون : اثنان واثنتان

للمذكر والمؤنث وأما بنو تميم فيقولون : ثنتان ، فاستنتج من ذلك أن الذين قالوا ابني هم الذين قالوا اثنيّ ونحوهما مما تثبت فيه همزة الوصل من أهل الحجاز ، وأن الذين قالوا بَنَويّ هم الذين قالوا ثَنَويّ ونحوهما مما تحذف فيه همزة الوصل من بني تميم[٧٤] .

وتجدر الإشارة ههنا إلى بعض الملحوظات المتعلقة بالمحذوف اللام :

الأولى : بعض الأسماء المحذوفة اللام ورد فيها الرد وعدم الرد عند التثنية أو الجمع فمن رد في أحدهما رد عند النسب ، ومن لم يرد جاز له الأمران ، من ذلك فَمٌ ، فمن قال : فَمان ولم يرد فهو بالخيار إن شاء قال : فَمَويّ ، وإن شاء قال فَميّ ومن قال : فَمَوان فرد اللام المحذوفة قال : فَمَويّ لا غير. وعلى ذلك فإذا نسبت إلى يدٍ ودمٍ جاز الوجهان عند من يقول : يدان ودمان ، ووجب الرد عند من يقول: يديان ودميان[٧٥] .

الثانية : هناك بعض الأسماء المحذوفة اللام لامها ذو وجهين كسَنَةٍ وعِضَةٍ ، وذلك لقولهم : سانهت وسنوات ، وكذلك قولهم : عُضَيْهة وعِضَوات ، فمن قال : سانهت قال : سَنَهيّ وسَنَيّ ؛ لأن الهاء لا ترجع في الجمع فلا يقال : سَنَهات . ومن قال : سنوات وجب عليه أن يقول : سَنَويّ لا غير . وكذلك من قال : عُضَيْهَة قال : عِضَهيّ وعِضيّ ، إذ لم يأت عِضَهات ، ومن قال : عِضَوات قال : عِضَويّ لا غير . ومن جعل الهاء هي اللام المحذوفة في شَفَة قال : شَفَهيّ أو شَفيّ ، ومن جعل المحذوف الواو قال : شَفَويّ[٧٦] .

الثالثة : إذا عُوض عن اللام المحذوفة بتاء تأنيث مفتوحة حُذفت تاؤه ، وذلك نحو: بِنت وأُخت ، فتقول في النسبة إليهما : بَنَويّ وأَخَويّ ، كما كنت تقول في ابنٍ وأخٍ فالقياس عند سيبويه أن تحذف التاء وترد اللام في نحو : كَيْتَ وذَيْتَ ، فتقول : كَيَويّ وذَيَويّ ؛ لأنك إذا رددت اللام صارت : كَيَّة وذَيَّة ، كحيَّة . وذلك لأن التاء وإن كانت بدلا من اللام إلا أن فيها رائحة التأنيث ؛

لاختصاصها بالمؤنث في هذه الأسماء ، فإذا حذفت التاء رجع إلى صيغة المذكر لأن جميع ذلك كان مذكرا في الأصل . فلما أبدلت التاء من اللام غيّرت الصيغة بضم الفاء في أُخت وكسرها في بِنت ، وإسكان العين في الجميع تنبيها على أن هذا التأنيث ليس بقياس ، وأن التاء ليست لمحض التأنيث بل فيها منه رائحة[٧٧].

وقد نقل سيبويه عن يونس أنه يقول : بِنْتِيّ وأُخْتِيّ ، ببقاء التاء محتجا بأن التاء لغير التأنيث ؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح ، ولا يسكن ما قبل تاء التأنيث إلا إن كان معتلا كفتاة ، وبأن تاءها لا تبدل هاء في الوقف . وقد وصف سيبويه ما ذهب إليه يونس بأنه ليس بقياس وألزمه أن يقول في مَنْت : مَنْتِيّ ، وفي هَنْت : هَنْتِيّ ، وهذا لا يقوله أحد ، وفنّد الرضي مذهب يونس بقوله : وكل ذلك مردود بصيغة الجمع ، إذ تقول فيهما : بنات وأخوات ، بزيادة ألف وتاء وحذف التاء الأصلية[٧٨].

وأما كلتا عند سيبويه فهي كأخت ؛ لأن التاء لم تكن لصريح التأنيث بل كانت بدلا من اللام ، فإذا نسبت إليه رددت اللام ، ورددت الكلمة إلى صيغة المذكر فتقول : كِلَوِيّ ، بفتح العين وحذف ألف التأنيث . وذهب الجرمي إلى أن ألف كلتا لام الكلمة ، وليست التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، فيقول : كِلْتَوِيّ ، كأعْلَوِيّ . وقوله مردود لعدم وجود وزن (فِعْتَل) في كلامهم[٧٩].

ـ الاسم المثنى والمجموع :

أ. إذا كان الاسم مثنى أو جمعا بأنواعه المختلفة وله واحد قياسي فالمطرد رده إلى المفرد عند النسب إليه ، وتقوم القرائن المختلفة بدفع اللبس بين النسبة إلى المفرد أو المثنى والجمع . فمن ذلك النسبة إلى مُحَمَّدَيْنِ : مُحَمَّدِيّ ، وإلى زَيْدِينَ : زَيْدِيّ وقد علل سيبويه حذف علامة التثنية والجمع

بأن الاسم لا يجوز أن يكون فيه محلان للإعراب ؛ لأن الياء المشددة صارت محلا للإعراب ، والألف والنون أو الواو والنون أو الياء والنون محل للإعراب ، ولا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجران . وتقول في النسبة إلى دُوَل وقبائل وأبناء ومساجد وعُرَفاء ونحوه من جموع التكسير : دَوَلِيّ وقَبَلِيّ وبَنَوِيّ ومَسْجِدِيّ وعَرِيفِيّ ، فترده إلى مفرده الذي كُسِّر عليه ليفرق بينه إذا لم ترد به إلا الجمع وبينه إذا انتقل إلى الدلالة على المفرد[٨٠].

وكذلك في المجموع بالألف والتاء فتقول في النسبة إلى مسلمات وسُرادقات وعائشات : مُسْلِمِيّ وسُرادِقِيّ وعائِشِيّ ؛ وذلك أنك لو ثبت الألف والتاء فقلت : عَاناتِيّ ، لجاز لك أن تنسب إليها مؤنثا فتقول : عاناتِيّة ، فتجمع بين الألف والتاء وبين الهاء وذلك لا يقال[٨١].

وقالوا في النسبة إلى أبناء فارس (وهم الذين استصحبهم سيف بن ذي يزن إلى اليمن) : بَنَوِيّ ، فردوه إلى المفرد . وقالوا في النسبة إلى العَبَلات (وهم من بني عبد شمس : أمية الأصغر ، وعبد أمية ، ونوفل) : عَبَلِيّ ؛ لأن كل واحد منهم سمي باسم أمه (عَبْلَة بنت عُبَيْد) . وقالوا في المهالبة والمَسامعة : مُهَلَّبِيّ ومِسْمَعِيّ لأنك تردهما إلى واحدهما ، وتحذف الياء التي كانت في الواحد ثم تنسب إليه ويجوز أن يكون كل واحد منهم سمي مُهَلَّبا ومِسْمَعا ، أي باسم الأب ثم جمع فيكون مُهَلَّبِيّ منسوبا إلى الواحد : مُهَلَّب ، لا إلى مُهَلَّبِيّ . وقد ذهب الرضي إلى أن النسب إلى المجموع بالألف والتاء إذا لحقه تغيير عند الجمع وكان علما يكون بحذف الألف والتاء منه لا برده إلى واحده ، فتقول في رجل اسمه ضَرَبات : ضَرَبِيّ ؛ لأنك لا تريد أن توقع الإضافة على الواحد ، وقال أبو حيان في النسبة إلى العَبَلات علما على حي من قيس : عَبَلِيّ[٨٢].

وإذا كان اللفظ واحده اسم جمع نسبت أيضا إلى ذلك الواحد ، فتقول في النسبة إلى نساء : نِسْوِيّ ؛ لأن واحده نِسْوَة ، وهو اسم جمع ، وتقول كذلك في النسبة إلى أنفار وأنباط : نَفَرِيّ ونَبَطِيّ ، برده إلى مفرده . وإن كان الاسم جمعا واحده جمع له واحد نسبت إلى واحد واحده ، فتقول في أكالب : كَلْبِيّ[٨٣].

وأما ما له واحد ولكنه على غير قياس كملامح ومحاسن ومشابه ومذاكير واحده لمحة وحُسن وشَبَه وذَكَر ، ففيه خلاف . فقد ذهب أبو زيد إلى أنه ينسب إلى لفظه وحكى أن العرب قالت في المحاسن : محاسِنِيّ ، وعلى هذا تقول في النسبة إليها : ملامحِيّ ومحاسِنِيّ ومَشَابِهِيّ ومذاكيرِيّ . وقد ورد عن غيره النسبة إلى واحده وإن كان شاذا فيقول : لَمْحِيّ وحُسْنِيّ وشَبَهِيّ وذَكَرِيّ[٨٤].

وأما قولهم في النسبة إلى الرباب[٨٥]: رُبِّيّ ورِبابِيّ ، واحدهم رُبَّة كقُبَّة وقِباب ، فإنما جاز النسب إلى لفظ الجمع ــ أعني رِبابا ــ لكونه بوزن الواحد لفظا ولغلبته على جماعة معينة فصار كالعلم نحو مدائِنِيّ ، على ما سيأتي[٨٦].

ب. فإن شابه الجمع الواحد نُسب إلى لفظه من غير رد إلى الواحد ، ويشمل ذلك ما يلي :

١. ما سمي به من التثنية والجموع وذلك إذا أطلق المثنى أو الجمع على المفرد فيصبح علما عليه ، نحو : سلمان وحمدون وعرفات فتقول في النسبة إليها : سلمانِيّ وحمدونِيّ وعرفاتِيّ ، وكذلك تقول في كُتُب وأنبار (وهم قبائل من بني سعد بن عبد مناة بن تميم) وجزائر وأنصار ومدائن وضِباب (اسم رجل) ومَعافِر (وهو مَعافِر بن مُرٍ) : كِتابِيّ وأنباريّ وجزائرِيّ وأنصارِيّ ومدائِنِيّ وضِبابِيّ ومَعافِرِيّ لأن الكلمة المثناة أو المجموعة صارت مفردا

بإطلاقها على المفرد وتحصنت بالعلمية من أن يحذف منها شـــيء ، أي أن الاسم لم يعد دالا على الجمع إذ انتقل إلى الدلالة على المفرد فجرى مجـــرى الاسم العلم . ولا مانع أن يقال إن الياء في أنـــصاري ونحوهـــا للوحـــدة لا للنسبة كما في روميّ واحد روم ؛ فلهذا جاز إلحاق ياء النسبة بالجمع ولقائل أن يقول إن ياء الوحدة أيضا في الأصل للنسبة[٨٧].

وقد يرجع الجمع المسمى به إلى الواحد إذا أُمن اللبس نحو : الفراهيد (علم على بطن من أسد) قالوا : الفراهيديّ نسبة إلى لفظه ، والفرهودي نسبة إلى واحده لأنه ليس هناك قبيلة تسمى بالفرهود[٨٨].

٢. اسم الجمع واسم الجنس الجمعي[٨٩]، تقول في النسبة إلى قوم ورَهْط ونَفَر : قَوْميّ ورَهْطيّ ونَفَريّ . وتقول في النسبة إلى شَجَر ورُوم وتمر وتُـــرك : شَجَريّ ورُوميّ وتَمْريّ وتُرْكيّ . وقد علل سيبويه ذلك بـــأن نَفَـــر بمنزلـــة حَجَر ، لم يُكسر له واحد وإن كان فيه معنى الجمع . وتقـــول أيـــضا فـــي عباديد : عباديديّ لأن عباديد بسبب إهمال واحده شابه اسم الجمـــع ممـــا لا واحد له ، وكذا تقول : أعرابيّ ، لأن أعرابا جمع لا واحد له مـــن لفظـــه . وأما عرب فليس بواحده ؛ لأن الأعراب ساكنة البدو والعرب يقع على أهـــل البدو والحضر[٩٠].

ـ النسب إلى بعض الأسماء الثلاثية والرباعية :

والمقصود بهذه الأسماء : الثلاثية مكسورة العين كنَمِر وإبِل ودئِل ، أو الرباعية التي قبل الحرف المكسور فيها حرفان متحركان كعُلَبِط وجَنَدِل أو الرباعية ساكنة الثاني مكسورة الثالث كتَغْلِب ويَثْرِب ، والنسبة إليها كالتالي :

أ. الاسم الثلاثي مكسور العين :

إذا كان الاسم ثلاثيا مكسور العين فالقياس عند النسب إليه فتح عينه ،وذلك حتى لا تتوالى كسرتان وبعدهما ياءان ، فتقول في نمـــر : نَمَـــريّ ،

وفي إبِل : إبَلِيّ وفي دُئِل : دُئَلِيّ . فلو أنا أبقينا الكسرة في نَمِرِيّ ودُئِلِيّ لـم يسلم من الكسر إلا حرف واحد ، فلما كثرت فيهما الكسرات والياءات ثقل ؛ فلذلك غيروه إلى الفتح . وأما في إبِلِيّ فلم يسلم منه حرف إذ توالـت فيـه الكسرات . فلو لم تفتح العين لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفـة ـ أي الثلاثية المجردة ـ أو أكثرها على غاية الثقل بتتابع الأمثال . يـدلك على صحة ذلك أنهم لم يفتحوا في نحو : عَضُدِيّ وعُنُقِيّ ، وإن استولى الثقل إلا أن تغاير الحركات هون الأمر ؛ لأن الطبع لا ينفر من توالي المختلفـات كما ينفر من توالي المتماثلات[٩١].

وعلى هذا يقال في النسبة إلى صَعِق : صَعَقِيّ وفي إبِل : إبَلِيّ على القياس ومن كسر الفاء من (فَعِل) قال صِعِقِيّ وإبِلِيّ ، قال سيبويه : " وقـد سمعنا بعضهم يقول في الصَّعِق : صِعِقِيّ ، يدعه على حاله وكسر الـصاد ؛ لأنه يقول : صِعِق"[٩٢] وهكذا فسر النحاة كسر الفاء على لغة الإتباع ـ وهي لغة تميم ـ وهو ليس بقياس مطرد[٩٣].

ب. الاسم الرباعي الذي قبل الحرف المكسور فيه حرفان متحركان :

إذا كان الاسم على أربعة أحرف وقبل الحرف المكـسور حرفـان متحركان لم يجز فتح الحرف المكسور الذي قبل الآخر . قال سيبويه : " فإن أضفت إلى عُلَبِط قلت : عُلَبِطِيّ ، وإلى جَنَدِل قلت : جَنَدِلِيّ ؛ لأن ذا لـيس كالنمر"[٩٤]؛ وعلل ذلك السيرافي بأن الكلمة لم توضع على أخف الأبنية بـأن كانت زائدة على الثلاثة ، فلا يستنكر توالي الأمثال فيها إذ لم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة[٩٥].

ج. الاسم الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث :

إذا كان الاسم على أربعة أحرف وهو ساكن الثاني مكسور الثالـث كتَغْلِب ويَثْرِب ففيه خلاف . فذهب الخليل ويونس إلـى أن فـتح الحـرف

المكسور فيه شاذ ومقصور على السماع ، فقد نسب سيبويه إلى الخليل ويونس : أنه من قال في يثرب : يَثْرَبِيّ ، وفي تَغْلِب : تَغْلَبِيّ ، ففتح مُغيرا كما غيروا حين قالوا سُهْلِيّ وبِصْرِيّ ، فلو كان هذا لازما لقالوا في يَشْكُر : يَشْكَرِيّ ، وفي جُلْهُم : جُلْهَمِيّ فلما لم يلزم الفتح دل على أنه تغيير كالتغيير الذي يدخل في الإضافة ولا يلزم[٩٦].

وحكى السيرافي وغيره عن أبي العباس المبرد[٩٧] أنه جعل جواز الفتح في هذا الباب من المطرد ، شبهوه بالمكسور من الثلاثي كنمر ، وعلل جواز الفتح وعدمه بقوله : " فإذا صار على أربعة أحرف والثاني منها ساكن نحو : تَغْلِب فمنهم من يُبقي الكسرة ؛ لأن في صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشددة . ومن فتح لم يحفل بالحرف الثاني ؛لأنه ساكن ولم يره حاجزا حصينا "[٩٨].

قال ابن مالك : " والجيد في النسب إلى تَغْلِب ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء الكسرة ، والفتح عند أبي العباس مطرد ، وعند سيبويه مقصور على السماع . ومن المنقول بالفتح والكسر : تَغْلَبِيّ ويَحْصَبِيّ ويَثْرَبِيّ "[٩٩].

وهذا الخلاف ثمرة من ثمار منهج النحاة في تشقيق القياس وتتبع علل طلب الخفة والفرار من الثقل ونحوهما . فالخليل وسيبويه تمسكا بالقياس المطرد في مثل هذه الكلمات فأبقيا الكسرتين قبل ياء النسب وجعلا الحرفين قبلُ يقاومان الكسرتين والياءين . وأما المبرد فتمسك بعلة طلب الخفة التي سوغت فتح العين من الثلاثي مكسور العين كنَمَرِيّ ؛ حتى لا تتوالى كسرتان وبعدهما ياءان .

ـ الاسم الذي في وسطه ياء مشددة :

إذا كان في الاسم ياء مشددة مكسورة قبل آخره فالقياس المطرد حذف الياء المتحركة وبقاء الياء الساكنة فتقول في النسبة إلى سيِّد وطيِّب وأسيِّد وحُمَيِّر ولُبيِّد : سَيْدِيّ وطَيْبِيّ وأُسَيْدِيّ وحُمَيْرِيّ ولُبَيْدِيّ . فحذفوا الياء المتحركة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم ، فلما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات استثقلوه فحذفوا ، وإنما كان حذف الياء المتحركة أولى من الساكنة ؛ لأن الذي أوجب الحذف توالي الكسرات واجتماع الياءات ، فإذا حذفنا المتحركة فقد نَقَصَتْ كسرة وياء ، فيتم التخفيف بحذفها . وهم ربما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة كقولهم في هَيِّن ومَيِّت ولَيِّن وطَيِّئ : هَيْن ومَيْت ولَيْن وطَيْئ ، فإذا أضافوا فكثرت الياءات وعدد الحروف ألزموا أنفسهم أن يحذفوا[١٠٠].

فإن كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة كمُبَيَّن ومُعَيَّن ومُهَيَّم[١٠١] أسماء مفعولين لم يُحذف في النسبة شيء لعدم الثقل ، فتقول : مُبَيَّنِيّ ومُعَيَّنِيّ ومُهَيَّمِيّ . وكذلك إن كان بعد الياء المشددة المكسورة ياء ساكنة كمُهَيِّم (تصغير مُهَيَّم) لا تحذف منه الياء المتحركة فتقول : مُهَيِّمِيّ ؛ لأنك إن حذفت الياء التي قبل الميم تحولت إلى الثقل لتوالي الياءات والكسرات ، فخف عليهم ترك هذه الياء لسكونها[١٠٢].

ـ النسب إلى (فَعِيل) و(فُعَيل) :

لياء فَعِيل وفُعَيل حالتان عند النسب إليهما وذلك على النحو التالي :

أ. إذا كانت لام الكلمة معتلة فحكمها حكم المختوم بياء مشددة ، وهو قلب لام الكلمة واوا وحذف الياء الزائدة وفتح ما قبلها . فتقول في النسبة إلى غَنِيّ وعَدِيّ وعَلِيّ : غَنَوِيّ وعَدَوِيّ وعَلَوِيّ ، كما تقول في النسبة إلى قُصَيّ وعُدَيّ : قُصَوِيّ وعُدَوِيّ . وقد مر قبل هذا أن علة قلب الياء واوا أنهم بلغوا

من الياءات غاية الاستثقال بتوالي أربع ياءات ، والدليل على صحة ذلك أنهم لم يقلبوا المنتهي بواو مشددة كعَدُوّ إذ قالوا عَدُوّيّ ؛ لعدم اجتماع تلك الياءات فلم يفروا إلى الواو .

ب. وإذا كانت لام الكلمة صحيحة أو مضعفة العين ففيه تفصيل :

١. فالقياس عند سيبويه إثبات الياء . فتقول في سَمير وثَقيف وحَرير : سَمِيرِيّ وثَقِيفِيّ وحَرِيرِيّ ، وتقول في رُدَيْن وعُقَيْل وقُرَيْش : رُدَيْنِيّ وعُقَيْلِيّ وقُرَيْشِيّ . واستشهد على ذلك بقول عَدِي بن الرقاع :

بكُلّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقِيتُه سريعٍ إلى داعِي النَدى والتَكَرُّم

وقال : " فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في هُذَيْل : هُذَلِيّ ، وفي فُقَيْم كنانة : فُقَمِيّ ، وفي مُلَيح خُزاعة : مُلَحِيّ ، وفي ثَقِيف : ثَقَفِيّ "[١٠٣].

ولكن سيبويه نفسه ذكر عند النسبة إلى الخريف أن حذف الياء في كلامهم كثير ، فحاول تبرير ذلك بأنهم ربما أضافوا إلى الخَرْف على فَعْل ، قال سيبويه : "وقال بعضهم : خَرْفِيّ ، أضاف إلى الخريف وحذف الياء . والخَرْفِيّ في كلامهم أكثر من الخَرِيفِيّ . إما إضافة إلى الخَرْف[١٠٤]، وإما بني الخريف على فَعْل"[١٠٥]. كما حاول تبرير حذف الياء في قولهم ثَقَفِيّ نسبة إلى ثَقِيف ، فقال : "وكأن الذين حذفوا الياء من ثَقِيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضا منها "[١٠٦].

٢. ومذهب المبرد اطراد حذف الياء في هذا الباب قياسا على ما سُمع من العرب حيث قالوا : قُرَشِيّ وهُذَلِيّ وصُبَرِيّ وفُقَمِيّ ومُلَحِيّ وقُرَمِيّ وسُلَمِيّ وثَقَفِيّ في : قُرَيش وهُذَيل وبني صُبَيْر وفُقَيْم كنانة ومُلَيْح خُزاعة وقُرَيْم وسُلَيْم وثَقِيف ، قال المبرد : " واعلم أن الاسم إذا كانت فيه ياء قبل آخره وكانت الياء ساكنة فحذفها جائز ؛ لأنها حرف ميت وآخر الاسم ينكسر لياء

الإضافة ، فتجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة ، فحذفوا الياء الساكنة لذلك[١٠٧].

وقال أبو منصور الأزهري في التهذيب : "والنسبة إلى قريش قُرَشِيّ ، ويجوز للشاعر إذ اضطر أن يقول قُرَيْشِيّ "[١٠٨]، فجعل بقاء الياء ضرورة شعرية .

ووافق السيرافي المبرد فجعل الحذف في هذا خارج عن الشذوذ وجعله من الشائع في لغة أهل الحجاز . فقال تعليقا على ما ذكره سيبويه : وقد جاءت أسماء كثيرة غير ذلك ، وهو كثير حتى يخرج عندي من الشذوذ . وقال في موضع آخر : " فهذا عندي لكثرته كالخارج عن الشذوذ ، وذلك خاصة في العرب الذين بتهامة وما يقرب منها ؛ لأنهم قد قالوا : قُرَشِيّ وهُذَلِيّ وفي فُقَيْم كِنانة : فُقَمِيّ ، وفي مُلَيح خُزاعة : مُلَحِيّ ، وفي سُلَيْم : سُلَمِيّ ، وفي خُثَيْم وقُرَيْم وحُرَيْث — وهم من هذيل : قُرَمِيّ وخُثَمِيّ وحُرَثِيّ ، وهؤلاء كلهم متجاورون تهامة وما يُدانيها . والعلة في حذف الياء أنه يجتمع ثلاث ياءات وكسرة إذا قالوا : قُرَيْشِيّ ، فعدلوا إلى الحذف لذلك ، وكذلك الكلام في ثَقَفِيّ . وإنما قالوا فُقَيْم كنانة ؛ لأن في بني تميم فُقَيْم بن جرير بن دارم ، والنسبة إليه فُقَيْمِيّ . وإنما قال مُلَيْح خُزاعة ؛ لأن في العرب مُلَيْح ابن الهُون بن خُزَيْمَة ومُلَيْح بن عمرو بن ربيعة ، وينبغي أن تكون النسبة إليها : مُلَيْحِيّ "[١٠٩]. قيل وتسوية المبرد بين فُعَيْل وفَعِيل ليست بجيدة إذ سُمع الحذف في فُعَيل كثيرا ، ولم يسمع في فَعِيل إلا في ثَقِيف[١١٠].

ويتضح من كلام السيرافي أن حذف الياء من (فَعِيل) و(فُعَيل) كثير جدا عند أهل تهامة وما يدانيها وهي لغة أهل الحجاز[١١١]، وعلل ذلك بالفرار من استثقال اجتماع ثلاث ياءات وكسرة فخففوا بحذف الياء ، وبقصد الفرق بين القبائل المتشابهة في اللفظ ، فأهل الحجاز ينسبون إليها بحذف الياء وغيرهم ينسب إليها دون حذف ؛ ولهذا قالوا في فُقَيم كِنانة : فُقَمِيّ ليفرقوا

بينه وبين فُقَيْميّ في فُقَيْم تميم وفي مُلَيْح خُزاعة : مُلَحيّ ليُفَرقوا بينه وبين مُلَيْحيّ في مُلَيْح بن عمرو بن ربيعة ومُلَيْح بن الهُون بن خُزيمة .

وهذا نموذج على اختلاف النحاة بسبب تتبع الأقيسة حيث كان المفترض عند سيبويه أن تبقى الياء لأن لامات هذه الكلمات صحيحة ، وهو راجع أيضا إلى البعد عن الاستقراء ، فلو أن سيبويه رجع إلى ما شاع في النسبة إلى هذا الباب لما عدّ حذف الياء من الشاذ بل لنسبه إلى لغة أهل الحجاز وهو ما تمسك به المبرد . ولعل هذا المنهج في التناول هو الذي جعل البعض يظن أن النحاة وقعوا في اضطراب عند النسبة إلى (فَعِيل) و(فُعَيل) ، و(فَعِيلَة) و(فُعَيلَة) على ما سيأتي . وليس أدل على ذلك مما حكاه أبو حيان والسيوطي من أن المهاباذي[١١٢] يرى رأيا ثالثا وهو : إنْ كانت الياء ثالثة ولم يكن في الاسم علامة تأنيث حذفت الياء ، فقلت في قريش قُرَشيّ وفي هُذيل هُذَليّ ، وظاهر كلامه مخالف لمذهب سيبويه والمبرد .

ــ **النسب** إلى (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) :

للنسب إلى (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) حالتان :

أ. إذا كانت عين الكلمة ولامها حرفان صحيحان ولم تضعف العين فالقياس المطرد فيه عند سيبويه حذف الياء الزائدة وفتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحا عند النسب . فتقول في النسبة إلى حَنِيفَة وصَحِيفَة وثَقِيفَة وبَدِيهَة ورَبِيعَة : حَنَفيّ وصَحَفيّ وثَقَفيّ وبَدَهيّ ورَبَعيّ . وكذلك تقول في النسبة إلى جُهَيْنَة وقُرَيظَة وقُتَيبَة وحُذَيفَة : جُهَنيّ وقُرَظيّ وقُتَبيّ وحُذَفيّ ، ومنه أيضا قولهم في عُيَيْنَة وقُوَيْمَة : عُيَنيّ وقُوَميّ ؛ لأن العين فيهما ليست معتلة . وقد علل سيبويه حذف الياء في هذا الباب بأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها وتغييرهم منتهى الاسم ،فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره مع حذف لازم ــ وهي التاء ــ لزمه حذف الياء ؛ إذ كان من كلامهم

أن يحذف لأمر واحد ــ كحذفهم ياء ثقيف ــ فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم[١١٣].

وجعل السيرافي الحجة في ذلك أن هذه الياء قد تحذفها العرب من (فَعِيل) و(فُعَيل) ، وليس في الاسم إلا تغيير واحد ، فإذا أبقينا الياء ههنا اجتمع ياء النسبة والكسرة اللازمة قبلها وياء (فَعِيل) و(فُعَيل) ، وكل ذلك جنس واحد ، فحذفوا الياء التي في (فَعِيل) و(فُعَيل) استثقالا ، فصار ما فيه الهاء يلزمه تغيير حركة وحذف حرف فكان ذلك داعيا إلى لزوم حذف الياء ؛ لأن الكلمة كلما ازداد التغيير بها كان الحذف لها ألزم فيما يُستثقل منها[١١٤]. وجعل الرضي حذف الياء منهما يحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ، وحتى لا يحصل الالتباس بينهما فصلوا بينهما بتخفيف الثقل الذي كانوا اغتفروه في المذكر وتناسوه في الثلاثي ، إذ لم يفرقوا بين فَعِل وفَعِلة كنَمِر ونَمِرة في النسب ؛ لأنه ثلاثي موضوع على غاية الخفة ، وأما في فَعِيلة وفُعَيلة فالباءان موضوعان على نوع من الثقل بزيادتهما على الثلاثي[١١٥].

ولكن سيبويه ذكر أيضا أنهم قالوا في عَمِيرَة كلب : عَمِيرِيّ ، وفي حَنِيفَة : حَنِيفِيّ ، وفي سَلِيمَة : سَلِيمِيّ ، وفي الرجل يكون من أهل السليقة : سَلِيقِيّ ، وفي خُرَيْبَة : خُرَيْبِيّ . ولكن جميع ذلك عنده من الشاذ القليل ، وقال يونس : هذا قليل خبيث[١١٦]. قال الشاعر :

ولستُ بنَحوِيٍّ يلوكُ لسانَهُ ولكنْ سَلِيقِيٌّ أقولُ فأعربُ

وقد علل بعض النحاة ما ورد من بقاء الياء فيما سبق بأنه للتنبيه على الأصل المرفوض ، وفرقا بين عَمِيرَة كلب وعَمِيرَة غير كلب ، وبين سَلِيمَة الأسد وسَلِيمَة غير الأسد . يعني إن كان في العرب سَلِيمة في غير الأسد وعَمِيرَة في غير كلب أو سميت بهما شخصا أو قبيلة أخرى قلت :

سَلَمِيّ وعَمَرِيّ على القياس والذي شذ هو المنسوب إلى سَلِيمَة قبيلة من الأسد وإلى عَمِيرَة قبيلة من كلب كأنهم قصدوا الفرق بين هاتين القبيلتين وبين سليمة وعميرة من قوم آخرين[١١٧]، وكذلك قالوا : خُرَيبِيّ ، وخُرَيبَة اسم قبيلة فرقا بينها وبين خُرَيبَة (محلة بالبصرة) إذ جاء اسم مكان أيضا . وكذلك قالوا : رماحٌ رُدَينِيّة فرقا بينها وبين رُدَينَة زوجة سمهر المنسوب إليه الرماح ، وكانا يقومان الرماح[١١٨]. وكان أبو البركات الأنباري يعد الحَنَفِيّ في النسبة إلى مذهب أبي حنيفة فرقا بينه وبين المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة حيث يقال فيه : حَنَبِلِيّ . كما فرقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلى مدينة المنصور ، فقالوا في الأول : مَدَنِيّ ، وفي الثاني : مَدِينِيّ[١١٩].

ولعل هذا ما دفع إلى رأي حديث يجيز عدم حذف الياء مطلقا بناء على الكثير المسموع عن العرب ، وعليه يقولون في طَبِيعَة : طَبِيعِيّ ، وفي بَدِيهَة : بَدِيهِيّ . مما يدفعُ إلى القول باضطراب النحاة في النسبة إلى (فَعِيلَة) و(فُعَيْلَة) وليس أدل على ذلك من تفريق ابن قتيبة من المتقدمين بين ما كان علما مشهورا وما لم يكن علما . فقال : " وكذلك إذا نسبت إلى (فَعِيل) و(فَعِيلة) من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهورا ألقيت منه الياء ، مثل : رَبِيعة وبَجِيلة ، تقول : رَبَعِيّ وبَجَلِيّ وحَنِيفة : حَنَفِيّ وثَقِيف : ثَقَفِيّ ، وعَتِيك : عَتَكِيّ . وإن لم يكن الاسم مشهورا لم تحذف الياء في الأول ولا الثاني"[١٢٠]. والواقع أن الصرفيين أقاموا كلامهم على الأقيسة الذهنية ولم يستقرئوا كلام العرب ، مما دفع إلى القول باضطراب هذا الباب في العربية .

ب. فإن اعتلت عين الكلمة أو ضُعِّفت وصحت اللام فالقياس المطرد بقاء الياء . فتقول في النسبة إلى قَوِيمَة وعَوِيصَة ورَقِيقَة ولَبِيبَة : قَوِيمِيّ وعَوِيصِيّ ورَقِيقِيّ ولَبِيبِيّ . كما تقول في نُوَيْرَة ولُوَيْزَة وهُرَيْرَة وأُمَيْمَة :

نُوَيْرِيّ ولُوَيْزِيّ وهُرَيْرِيّ وأُمَيْمِيّ . قال سيبويه : " وسألته (أي يونس) عن شديدة ، فقال : لا أحذف لاستثقالهم التضعيف ، وكأنهم تنكَّبوا إلتقاء الدالين وسائر هذا من الحروف . فقلت فكيف تقول في بني طويلة ؟ فقال : لا أحذف ؛ لكراهيتهم تحريك هذه الواو"[١٢١] . وإنما فعلوا ذلك لأنهم لو حذفوها في المُضعَّف لاجتمع مثلان ولوجب أن تقول : شَدَدِيّ في النسبة إلى شديدة وهذا ثقيل فأثبتوا الياء للتخفيف ، ولو حذفوا الياء في معتل العين من فَعِيلَة فقالوا في طَوِيلَة : طَوَلِيّ لتحرك حرف العلة (الواو) وما قبلها مفتوح مما يؤدي إلى قلبها ألفا ، وكان يلزم أن يقال طَالِيّ[١٢٢] . وإنما لم تحذف الياء من معتل العين في (فُعَيلَة) إذ المد في مثله لم يبلغ الغاية في الثقل .

ويظهر مما سبق أن النحاة فرقوا بين ما كان فيه الهاء وبين ما خلا منها ولذلك فرقوا بين النسبة إلى (فَعِيل) و(فَعِيلة) ، فأبقوا ياء فَعِيل عند النسب وحذفوها في فَعِيلة بالتاء ، فقالوا في ثَقِيف : ثَقِيفِيّ وفي ثَقِيفَة : ثَقَفِيّ ، وفي حَكِيم : حَكِيمِيّ وفي حَكِيمَة : حَكَمِيّ ، إذ سوغ لهم حذف التاء المزيد من التغيير . وكذلك فرقوا في النسبة بين (فُعَيل) و(فُعَيلة) ، فقالوا في رُدَين : رُدَيْنِيّ ، وقالوا في رُدَيْنَة : رُدَنِيّ بالحذف .

ـ النسب إلى فَعُولَة :

ألحق سيبويه فَعُولَة بفَعِيلَة صحيح اللام كان أو معتلها أو مضعفها في حذف الواو أو بقائها كما فعلوا في الياء . وعلى هذا فلنا فيه حالتان :

أ. إذا كانت عين الكلمة صحيحة غير مضعفة فالقياس عند سيبويه والجمهور حذف واوه وفتح ما قبلها ، فتقول في النسبة إلى شَنُوءَة وركُوبَة وحَلوبَة وسَبوحَة : شَنَئِيّ ورَكَبِيّ وحَلَبِيّ وسَبَحِيّ . وإنما قاس سيبويه على شَنَئِيّ لأنه لم يرد ما يخالفه وجعل (فَعُولَة) في التغيير بمنزلة (فَعِيلة) فأسقط الواو كما

أسقط الياء وفتح العين المضمومة[١٢٣] . ومن قال : شَنَوِيّ فنسبته إلى شَنُوءَة بتشديد الواو دون الهمزة تبعا للأصل .

ويبدو مما سبق أن سيبويه يجري (فَعُول) و(فَعُولة) مجرى (فَعِيل) و(فَعِيلة) في حذف حرف اللين من المؤنث دون المذكر قياسا مطردا ؛ تشبيها لواو المد بيائه لتساويهما في المد وفي المحل بعد العين ، فيقول في حَلُوب وعَدُوّ : حَلُوبِيّ وعَدُوِّيّ وفي حَلُوبَة وعَدُوّة : حَلَبِيّ وعَدَوِيّ[١٢٤] .

وخالف المبرد سيبويه فذهب إلى رد القياس على هذا وجعله من الشاذ ، بل يقول في كل ما سواه من فَعُولَة : فَعُولِيّ ، كما يقول الجميع في فَعُول ، صحيحا كان كسَلُول أو معتلا كعَدُوّ ، إذ لا يقال فيهما باتفاق إلا سَلُولِيّ وعَدُوِّيّ[١٢٥] . قال ابن يعيش : " وقول أبي العباس متين من جهة القياس ، وقول سيبويه أشد من جهة السماع ، وهو قولهم شَنَئِيّ ، وهذا نص في محل النزاع "[١٢٦] . وذهب ابن الطراوة إلى أنه تحذف الواو ويترك ما قبلها على الضم ، فيقال : حَمُلِيّ وركُبِيّ[١٢٧] .

ب. وإذا كانت عين الكلمة معتلة أو مضعفة فالقياس بقاء واوه ، فتقول في النسبة إلى بَيُوعَة وقَوُولَة (في مبالغة قائل وبائع) : بَيُوعِيّ وقَوُولِيّ ، وفي مَلُولَة وكَنُودَة : مَلُولِيّ وكَنُودِيّ ؛ لأنهم لو حذفوها لاجتمع مثلان في المضعف وهذا ثقيل ، فأثبتوا الواو للتخفيف ، ولأنك لو حذفت الواو من المعتل لقلبت الواو أو الياء قبلها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، إذ لو حذفت لقلت : قَوَلِيّ وبَيَعِيّ ، فلو قلبت الواو أو الياء ألفا لبعدت الكلمة جدا عما هو أصلها لا لموجب قوي ؛ إذ المد في مثله ليس في غاية الثقل[١٢٨] .

ـ النسب إلى الأسماء المركبة :

عند النسب إلى المركبات بأنواعها فالقياس النسبة إلى صدرها وطرح عجزها ، فتقول في النسبة إلى المركب الإسنادي في نحو جاد الله

وتَأبَّطَ شرا : جَادِيّ وتَأَبَّطِيّ ، وتقول في النسبة إلى المركب المزجي في نحو بَعْلَبَك ومَعْد يكرب: بَعْلِيّ ومَعْدِيّ ، وتقول في النسبة إلى المركب الإضافي في نحو دار العلوم ودار الضيافة : دَارِيّ ، ويدفع اللبس بينهما السياق والقرائن المختلفة .

وإنما حذف من جميع المركبات أحد الجزأين في النسب كراهة استثقال زيادة حرف النسب مع ثقله على ما هو ثقيل بسبب التركيب ، وإنما حذف الثاني دون الأول لأن الثقل منه نشأ ، وموضع التغيير الآخر[١٢٩]. ولكن لهذه المركبات تفصيل عند النسبة إليها وذلك على النحو التالي :

أ. النسب إلى التركيب الإسنادي :

إذا نسبت إلى المركب الإسنادي حذفت العجز ونسبت إلى الصدر منه فتقول في تأبط شرا : تَأَبَّطِيّ[١٣٠]. وهذا مقيس اتفاقا ولكن الجرمي أجاز في المركب الإسنادي وغيره النسبة إلى الأول أو إلى الثاني أيهما شئت ، فأجاز أن تقول في تَأَبَّطَ شرا : تأبَّطِيّ أو شَرِّيّ ، وفي بَرَقَ نَحْره : بَرَقِيّ أو نَحْرِيّ[١٣١].

ب. النسب إلى التركيب المزجي :

وإذا نسبت إلى المركب المزجي نسبت إلى صدره ، تقول في بعلبك وحضرموت : بَعْلِيّ وحَضرِيّ . وهذا الوجه مقيس اتفاقا ، "فكان الخليل يقول : تُلقي الآخِر منهما كما تُلقي الهاء من حمزة وطلحة"[١٣٢]. ولكن وراء هذا المقيس أربعة أوجه :

الأول : أن ينسب إلى عجزه وهو ما أجازه الجرمي وحده ولا يجيزه غيره ، وهو مؤدى مذهبه ، قال السيرافي : " وكان الجرمي يجيز النسبة إلى أيهما شئت فتقول في بَعْلَبك بَعْلِيّ ، وإن شئت بَكِّيّ ، وفي حضرموت إن شئت حَضْرِيّ وإن شئت مَوْتِيّ "[١٣٣].

الثاني : أن ينسب إلى الصدر والعجز معا ، فتقول : بَعْلِيّ بَكِّيّ ، وقد أجازه قوم منهم أبو حاتم السجستاني[١٣٤] قياسا على قول الشاعر :

تزوّجتُها رَامِيَّةُ هُرْمُزِيَّةٌ بفضلِ الذي أعطى الأميرُ مِنَ الرِّزْقِ

[الطويل]

الثالث : أن ينسب إلى مجموع المركب المزجي ، فتقول : بَعْلَبَكِّيّ ومَعْدِ يكربِيّ أي بغير حذف إذا خف اللفظ[١٣٥].

الرابع : أن يبنى من جزأي المركب اسما على (فَعْلَل) ، فتقول : حَضْرَمِيّ ، وقد ذهب الأشموني وأبو حيان وابن مالك إلى أن الوجهين الأخيرين شاذان ولا يقاس عليهما وهو مقصور على السماع[١٣٦].

ومما يلحق بالمركب المزجي في حكمه الأعداد المركبة ، فقد نسب سيبويه إلى خَمْسَةَ عَشَرَ ونحوها فقال : خَمْسِيّ ؛ لأن النسب إلى المركب بلا حذف شيء منه يؤدي إلى الاستثقال . ولكن لا يجوز النسب إلى العدد المركب غير علم والأصل ألا يجوز حذف أحد جزأيه إذ هما في معنى المعطوف والمعطوف عليه ولا يقوم واحد منهما مقام الآخر ، ولكن نسب إليه لما منح معنى العلمية[١٣٧]. وقد أجاز أبو حاتم السجستاني في العدد المركب غير علم إلحاق ياء النسب بكل واحد من جزأيه نحو ثوب أَحَدِيّ عَشْرِيّ ، قياسا على (رامِيَّة هُرْمُزِيَّة) . وفي المؤنث : إحْدِيّ أو إحْدَوِيّ عَشْرِيّ[١٣٨].

ج. النسب إلى التركيب الإضافي :

فإذا نسبت إلى المركب الإضافي نسبت إلى الاسم الأول منهما ، فلابد من حذف أحد الجزأين للاستثقال والأولى حذف الثاني ؛ لأن الاسم الثاني بمنزلة تمام الأول وواقع موقع التنوين منه ، ولا يجوز النسبة إليهما جميعا فتلحق علامة النسبة الاسم الثاني فيصير كأنا نسبنا إلى الثاني وحده ،

وليس ذلك القصد في النسبة ،وإنما قصدنا النسبة إلى المضاف والمضاف إليه بعضه . قال سيبويه : وإنما لزم حذف أحد الاسمين لأنهما اسمان قد عمل أحدهما في الآخر ، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول وذلك المعنى تريد[١٣٩].

ولكن النحاة أشاروا أيضا إلى أن النسب قد يكون إلى الجزء الثاني من المركب الإضافي ، وذلك في ثلاثة مواضع :

الأول : أن تكون الإضافة كنية كأبي بكر وأم كلثوم ، فتقول : بَكْرِيّ وكُلْثُومِيّ .

والثاني : أن يكون الأول علما بالغلبة كابن عباس وابن الزبير ، فتقول : عباسِيّ وزُبَيْرِيّ ، إلا أنه لا يكون غالبا حتى يصير علما كزيد وعمرو .

فقد ذهب سيبويه إلى أن النسب إلى المركب الإضافي يجري في كلامهم على ضربين : فمنه ما يحذف منه الاسم الآخِر ، ومنه ما يحذف منه الأول . فأما ما يحذف منه الأول فنحو : ابن كُراع وابن الزبير ، تقول : كُراعِيّ وزُبَيْرِيّ تجعل ياءي الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة . ومن ثم قالوا في أبي مسلم : مُسْلِمِيّ ، وفي أبي بكر بن كلاب : بَكْرِيّ ، فوقعت الكنية عندهم موقع ابن فلان وعلى هذا الوجه يجري في كلامهم وذلك يعنون[١٤٠].

ويتضح مما سبق أن كل اسم مبدوء بأب أو أم أو ابن فالواجب النسبة إلى المضاف إليه لا إلى المضاف ، فلو قلنا في جميعها أبوِيّ وأمِّيّ وابنِيّ لالتبست كثير من الأسماء المبدوءة بها .

والثالث : إن خيف لبس من النسبة إلى الأول كعبد الأشهل وعبد مناف وعبد شمس وعبد المطلب ، فتقول فيها : أشْهَلِيّ ومَنافِيّ وشمسِيّ ومُطَّلِبِيّ ، ولم يقولوا فيها عَبْدِيّ ؛ لإمكانية اللبس بينها . ويفهم من ذلك أنه لو أمن اللبس

لتمت النسبة إلى المضاف كما قالوا في عبد القيس وامرئ القيس (قبيلتان) : عَبْدِيّ وامْرَئِيّ أو مَرَئِيّ كأنهم عندما قالوا عَبْدِيّ لم يذهب الذهن إلى غيرها من القبائل المبدوءة بعبد[١٤١]. وقال المبرد إن كان المضاف يعرف بالمضاف إليه والمضاف إليه معروف بنفسه فالقياس حذف الأول والنسبة إلى الثاني ، وإن كان المضاف إليه غير معروف فالقياس النسبة إلى الأول[١٤٢].

فالنسب في هذه الحالة مرتبط بما يسمى أمن اللبس ووجوب الفرار منه ولهذا لجأ بعضهم إلى نحت اسم واحد من المضاف والمضاف إليه على بناء (فعْلَل) من المركب الإضافي إذا خافوا اللبس ، فقالوا : تَيْمَلِيّ وعَبْدَرِيّ ومَرْقَسِيّ وعَبْقَسِيّ وعَبْشَمِيّ في النسبة إلى : تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس بن حجْر الكندي وعبد القيس وعبد شمس ، وإنما فعلوا ذلك فرارا من اللبس . وعدّه سيبويه من الشاذ حيث بين أنهم ربما نحتوا من المركب الإضافي اسما من حروف الأول والآخر ولا يخرجونه من حروفهما ليُعرف ، ثم قال : وليس هذا بالقياس[١٤٣]. قال الرضي : " والعذر في هذا التركيب مع شذوذه أنهم إن نسبوا إلى المضاف بدون المضاف إليه التبس ، وإن نسبوا إلى المضاف إليه نسبوا إلى ما يقوم مقام المضاف ولا يطلق اسمه عليه مجازا[١٤٤].

المبحث الثاني : علل الشذوذ

إن السبب الرئيس لكثرة الشذوذ في هذا الباب حتى بلغ مبلغا عظيما أن العرب غيرت آخر الاسم ومنتهاه ، فشجعهم ذلك على إحداث تغيرات أخرى في الاسم حيث أحدثوا فيه ما لم يكن قبل النسبة بدخول الياء المشددة وكسر ما قبلها . وقد تعرضت إلى ما اطرد من هذه التغييرات في معايير الاطراد ، وما جاء في النسبة مخالفا لما تقدم من ضوابط فهو شاذ يحفظ ولا يقاس عليه . وأركز ههنا على ما لا يطّرد قياسه ويأتي شاذا ، وهو ما قصده سيبويه بقوله : فمنه ما يجيء على غير قياس وهذا الضرب يُسمع سماعا ويُسلّم أمره للعرب[١٤٥].

وقد عرف الجاربردي الشذوذ بقوله : " اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته "[١٤٦]، ولكن بعض الشذوذ أشذ من بعض ، فمروَزِيّ على سبيل المثال أشذ من بِصْرِيّ ؛ لأن التغيير بالحرف أقوى من التغيير بالحركة ، ونحو رقباني أشذ منهما ؛ لأن التغيير فيه بزيادة حرفين[١٤٧].

قال أبو سعيد السيرافي مبينا الضروب العامة للشذوذ والأسباب التي من أجلها شذت : " وهذا الشذوذ يجيء على ضروب ، منها : المعدول من ثقيل إلى ما هو أخف منه ، ومنها : الفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد ، ومنها التشبيه بشيء في معناه "[١٤٨].

وسأتعرض فيما يلي لأشهر ما جاء شاذا في هذا الباب ؛ لأنه كثير لا يحصى ، وذلك من كتب النحو ومن أهمها كتاب سيبويه ومن تبعه من النحاة والمعاجم اللغوية التي أشارت إلى الكثير منها مع التركيز على كشف الضوابط التي علل بها النحاة هذا الشذوذ متى أمكن ذلك .

ـ فمما شذ من (فَعِيلَة) :

قولهم في زَبِينَة (قبيلة من باهلة) : زَبَانِيّ والقياس زَبَنِيّ ، وفي بني عَبِيدَة (حي من بني عدي) : عُبَدِيّ والقياس عَبَدِيّ ، وفي بني جَذِيمَة : جُذَمِيّ والقياس جَذَمِيّ[١٤٩] . وقد علل السيرافي الشذوذ في زَبَانِيّ بأنهم كرهوا حذف الياء لتوفية الكلمة حروفها وكرهوا الاستثقال أيضا ؛ فأبدلوا من الياء ألفا ، وهذا يذكرنا بما سمع من بعض العرب من بقاء ياء فَعِيلَة عند النسب ، ولكنهم أبدلوا ههنا الياء ألفا شذوذا . وأما عُبَدِيّ فكأنهم أرادوا الفرق بينهم وبين عَبِيدَة من قوم آخرين . وكذلك في جُذَمِيّ ؛ لأن في العرب جماعة اسمهم جَذِيمَة ، ففي قريش جَذِيمَة وفي خزاعة جَذِيمَة وفي الأزد جَذِيمَة[١٥٠] . فإنما قالوا عُبَدِيّ وجُذَمِيّ فرقا بين هاتين القبيلتين وبين مسمى آخر بعَبِيدَة وجَذِيمَة ، ولو سميت بهما شيئا آخر جرى النسبة إليه على القياس[١٥١] . وقد جعل بعض النحاة الشذوذ في نحو : عُبَدِيّ وجُذَمِيّ أشذ منه في نحو عَمِيرِيّ وسَلِيمِيّ ـ عند من عده شاذا ؛ لأن في الأخير ترك حذف الياء من فَعِيلَة وليس فيه تغيير الكلمة عن أصلها . وأما في عُبَدِيّ ونحوها ففيه ضم الفاء المفتوحة وهو يخرج الكلمة عن أصلها[١٥٢] .

ـ ومما شذ من المقصور :

قولهم في النسبة إلى بني الحُبْلَى (حي من الأنصار) : حُبَلِيّ ، للفرق بينهم وبين قوم آخرين ، وإنما قيل لأبيهم حُبلى لعظيم بطنه . وقيل إنما فعلوا ذلك فرقا بينه وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى[١٥٣] . ويعني ذلك أن هذا الشذوذ إما ورد للفرق بين مسميين بهذا الاسم ، أو فرقا بين حُبْلَى للمرأة الحامل والنسبة إليها : حُبَلِيّ وبين حُبْلَى للرجل عظيم البطن والنسبة إليها : حُبَلِيّ . ومما شذ كذلك قولهم : قَفِيّ في النسبة إلى القفا[١٥٤] .

ـ ومما شذ وفي وسطه ياء مشددة :

فقولهم طَائِيّ في النسبة إلى طَيِّئ ، وكان القياس فيه طَيْئِيّ ، بحذف الياء المتحركة ، قال سيبويه : فإذا نسبوا فكثرت الياءات وعدد الحروف ألزموا أنفسهم الحذف . أي أنهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءات بينها همزة ، والهمزة من مخرج الألف وهي تناسب الياء ، ولكنها مع ذلك مكسورة فقلبوا الياء ألفا . ويجوز أن يكون نسبوا إلى ما اشتق منه ، ذكر بعض النحويين أن طيئا مشتق من الطَّاءَة . وقال الرضي : حذفت الياء المكسورة كما هو القياس ، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير قياس ، قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه . ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة ، فتنقلب الياء المتحركة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[١٥٥].

ـ ومما شذ وفي آخره ياء مشددة :

قولهم أُمَيِّيّ وعَدِيِّيّ وحَيِّيّ ولَيِّيّ في النسبة إلى أُمَيّة وعَدِيّ وحَيّة ولَيّة (من لويتُ يده لَيَّة) ، والقياس فيها : أُمَوِيّ وعَدَوِيّ وحَيَوِيّ ولَوَوِيّ . قال سيبويه : وزعم يونس أن ناسا من العرب يقولون : أُمَيِّيّ فلا يغيرون لما صار إعرابها كإعراب ما لا يعتل فشبهوه به . وأما عَدِيِّيّ فيقال ، وهذا أثقل لأنه صارت مع الياءات كسرة . ومن قال : أُمَيِّيّ قال : حَيِّيّ . وكان أبو عمرو يقول : حَيِّيّ ولَيِّيّ[١٥٦]. وإذا كنا قد عرفنا أن الذين يحذفون ياء ثقيف وسُليم من أهل الحجاز فنحسب أنهم هم أنفسهم الذين يقولون في النسب إلى أُمَيَّة : أُمَوِيّ ، وذلك لقول سيبويه تبريرا لحذف الياء : " فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من سُليم وثقيف حيث استثقلوا هذه الياءات فأبدلوا الواو من الياء "[١٥٧]. وذهب أحد الباحثين إلى أن أصحاب هذا الحذف من بادية الحجاز في غالب الظن ، وأما الذين يقولون : أُمَيِّيّ فرجح أنهم من أهل الحاضرة وهم أصحاب التأني في النطق[١٥٨].

وقالوا أيضا في النسبة إلى أُمَيّة : أَمَوِيّ بفتح الهمزة ، ومن قال ذلك فكأنه ردّه إلى التكسير ؛ لأن أُمَيّة تصغير أُمّة ، والنسبة إليها أُمَوِيّ ، فطلب الخفة . ومن الشاذ أيضا قولهم : طُهَوِيّ وطَهَوِيّ نسبة إلى طُهَيّة ، وقال بعضهم : طُهَوِيّ على القياس[١٥٩].

ـ ومما شذ وفي آخره التاء :

قولهم في النسبة إلى البَصْرَة : بِصْرِيّ بكسر الباء والقياس : بَصْرِيّ . فمن الناس من يقول نسبوه إلى بِصْر (حجارة بيض تكون في الموضع الذي سمي بالبصرة)[١٦٠] وإنما نسبوا إلى ما فيها . قال الشاعر :

إن تَكُ جُلمودَ بِصْرٍ لا أُوَيِّسهُ أوقِد عليه فأحْمِيهِ فينْصَدِعُ

فلما كان قبل العلمية بكسر الباء مع حذف التاء ، ومع النسبة بحذف التاء كُسِرت الباء في النسب . وقال بعض النحويين كسروا الباء إتباعا لكسرة الراء ؛لأن الحاجز بينهما ساكن وهو غير حصين[١٦١] . ومما شذ قولهم : درهمٌ خليفتِيّ في النسبة إلى خليفة ، والقياس خَلَفِيّ . وقولهم : خَلَوَتِيّ في النسبة إلى خَلْوَة والقياس خَلْوِيّ . ومنه قول المتكلمين في الذات : ذاتِيّ والقياس ذوويّ ، وهذا كله من قول العامة وهو لحن ؛ لخروجه عن القاعدة وعدولهم بالكلام عن الصواب[١٦٢].

ـ ومما شذ من المنقوص :

قولهم في النسبة إلى العالية (موضع مرتفع قرب المدينة) والباديـة : عُلْوِيّ وبَدَوِيّ ، والقياس عَالِيّ أو عالَوِيّ في الاستعمال القليل على ما بينا ، وباديّ أو بادَوِيّ . وهما شاذان من وجهين : حذف الألف وقلب الياء المنقوصة واوا مع أنها رابعة ، ولكنهم كأنهم حذفوا الألف وطبقوا على الكلمة قاعدة الياء المنقوصة إذا جاءت ثالثة وتحرك ما قبلها ، فقلبت الياء واوا .

فأما الشذوذ في عُلْوِيّ فقد علله بعض النحاة بأنهم نسبوا إلى العُلْـو وهو المكان العالي ؛ لأن العالية المذكورة مكان مرتفع ، فهو منسوب إليها على المعنى . ويجوز أن يكون فرقا بين النسبة إليها والنسبة إلى امرأة تُسمى بالعالية . وأما بَدَوِيّ فذهب بعض النحاة إلى أنهم فتحوا ليكون كالحَضَرِيّ ؛ لأنه قرينه ، وذهب بعضهم إلى أنهم نسبوا إلى بَدَا ، وهو مصدر أو الفعل الماضي من بَدَا يَبْدُو ، إذا أتى البادية وفيها ماء فيقال له : بَدَا[١٦٣].

ولو كانت بَدَوِيّ منسوبة إلى بَدْو لكانت شاذة كذلك ؛ لأن الواو ثالثة وما قبلها ساكن صحيح ، وكان القياس معاملتها معاملة الصحيح فتقول : بَدْوِيّ ، ولكنهم حركوا العين على غير قياس ، وليست الكلمة من ذوات التاء ، فهو عند الخليل وسيبويه ويونس من الشاذ ، وليس فيه الخلاف الدائر في نحو : غَزْوَة وعُرْوَة ورِشْوَة ، والتي أجاز فيه يونس فتح العين حملا له على اليائي .

وأما قولهم : قَرَوِيّ بفتح الراء في النسبة إلى قرْية ، فكان القياس قَرْيِيّ نحو ظَبْيِيّ ، وقد مر أن الخليل وسيبويه ينسبان إلى ما فيه التاء كالصحيح بعد حذف التاء ويعدان قَرَوِيّ ونحوه من الشاذ . وأجازه يونس ؛ لأن التغيير بحذف التاء جرّأ على التغيير بالفتح مع قصد التخفيف والفرق بين المذكر والمؤنث .

ـ ومما شذ وقد حذف منه شيء :

قولهم مَرَئِي في النسبة إلى امْرِئ القيس ، والقياس عند سيبويه امْرَئِيّ ،وإن أضفت إلى امرَأةٍ فكذلك تقول امْرَئِيّ[١٦٤]؛ لأنه ليس من بنات الحرفين وليس الألف ههنا بعوض كما كان في ابن ونحوه . وأما امرؤ فلامه موجودة ، فلذا قال سيبويه لا يجوز فيه إلا امْرَئِيّ ، وأما مَرَئِيّ في امرئ القيس فشاذ . وإنما فتحت الراء في مَرَئِيّ لأنه لما حذفت همزة الوصل على

غير قياس تبعت حركة الراء الهمزة المكسورة وهي اللام ، فصارت كَنمرِيّ ثم فتحت كما قالوا نَمَرِيّ[١٦٥] .

قال السيرافي : " ولا يُعرف امْرَئِيّ ، ولكنه أتى به هو على القياس والمعروف في كلام العرب مَرَئِيّ ، قال ذو الرمة :

ويذهب بينها المَرَئِيّ لغوا كما الغيتَ في الدِّيَة الحُوَارا[١٦٦]

وقال محمد بن حبيب كل من اسمه امرؤ القيس من العرب فالنسبة إليه مَرَئِيّ إلا امْرأ القيس في كندة فإنه يقال مَرْقَسِيّ "[١٦٧] .

ـ ومما شذ من الممدود :

قولهم صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ ودَسْتَوَانِيّ وجَلُولِيّ وحَرُورِيّ في النسبة إلى صنعاء وبهراء (قبيلة من قضاعة) ودَسْتَواء وجَلُولاء وحَروراء . فأما الثلاثة الأولى فإنما قُلبت الهمزة نونا وإن كان شاذا لمشابهة ألفي التأنيث الألف والنون فهو مشابه له في اللفظ ، وعلل ذلك أبو علي الفارسي بأن الغرض أن يزول لفظ الهمزة مع ياءي الإضافة ، فجاز أن تبدل الهمزة نونا لتقارب بعض هذه الحروف من بعض . وأما قولهم جَلُولِيّ وحَرُورِيّ فكان القياس حرُوراوِيّ وجَلُولاوِيّ كما يقال حمراوِيّ ، غير أنهم أسقطوا ألفي التأنيث لطول الاسم وشبهوا ألف التأنيث بتائه فحذفوها[١٦٨] .

ونسب سيبويه إلى بعض العرب أنهم قالوا : رَوْحَانِيّ في النسب إلى رَوْحَاء (موضع قرب المدينة) ، ورَوحَاوِيّ على قول يونس ، والعلة فيه كعلة صَنْعَانِيّ ونحوه ، أي تقلب الهمزة نونا لتقاربهما . ونقل في موضع آخر عن أبي الخطاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعا : رُوحَانِيّ ، نسبة إلى غير لفظه ، وهو شاذ كشذوذ ما قبله[١٦٩] . وزعم الفارسي أنهم أبدلوا من الواو النون لوقوعها مواقعها في الزيادة

وموافقتها إياها في الخفاء ،وجعل الرماني زيادة الألف والنون لتفخيم الشأن في الروح[١٧٠].

ومن ذلك قولهم شَتَوِيّ في النسبة إلى شتاء ، وجعلها السيرافي شَتْوِيّ كأنهم نسبوا إلى شَتْوَة ، كقولنا : صَحْفَة وصِحَاف ، فعلى هذا تصير شَتْوِيّ على القياس لأن الجمع في النسب يرد إلى واحده . وهذه المسألة ثار حولها خلاف طويل بين العلماء إذ أطلق بعضهم الشتاء على الشتوة ، وجعل بعضهم الشتاء جمع شتوة[١٧١].

ـ ومما شذ وفيه علامة التثنية والجمع :

قولهم بَحْرَانِيّ في النسبة إلى البحرين ، وكان القياس أن تحذف علامة التثنية في النسبة كما تحذف هاء التأنيث ، غير أنهم كرهوا اللبس ففرقوا بين النسبة إلى البحر وإلى البحرين ، فبنوا البحرين على (فعلان)[١٧٢] مثل سَعْدَان وسَكْرَان لما سموا به ، أي أنهم كرهوا أن يقولوا : بَحْرِيّ فتشبه النسبة إلى البحر[١٧٣]. وقال ابن منظور : دَمٌ بَحْرَانِيّ ، شديد الحمرة كأنه نسب إلى البحر ، وزادوه في النسب ألفا ونونا للمبالغة ، يريد الدم الغليظ الواسع[١٧٤].

ولذلك قالوا في الشاذ أيضا رَقَبَانِيّ وشَعْرَانِيّ وجُمَّانِيّ ولِحْيَانِيّ لما أرادوا المبالغة ، فقد أكد سيبويه هذا المعنى حيث يقول : فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمَّة: جُمَّانِيّ ، وفي الطويل اللحية : لِحْيَانِيّ وفي الغليظ الرقبة : رَقَبَانِيّ . فإذا لم تعن ذلك المعنى وسميت برقبة أو جُمَّة أو لِحْيَة قلت : رَقَبِيّ وجُمِّيّ ولِحْيِيّ أو لِحَوِيّ على قول يونس ؛ وذلك لأن المعنى قد تحول[١٧٥]. قال الرضي : وقد يلحق ياء النسب أسماء أبعاض الجسد للدلالة على عظمها ، إما مبنية على (فَعَال) كأَنَافِيّ للعظيم الأنف ، أو مزيدا في آخرها ألف ونون كلِحْيَانِيّ ونحوه ، وليس البناءان بالقياس بل هما مسموعان ، وإذا

سميت بهذه الأسماء ثم نسبت إليها رجعت إلى القياس إذ لا تقصد المبالغة إذن ، فتقول : لحْيِيّ[١٧٦] . ومما بني على (فعلان) أيضا قولهم : تحتانيّ وفوقانيّ وربّانيّ .

ومما ورد شاذا لنسبته إلى الجمع قولهم : قَفِيّ في النسبة إلى القفاف (اسم رجل أو بقعة بعينها) ، لأنه انتقل إلى الدلالة على المفرد فكان القياس النسبة إليه على لفظه . فإن كان القصد النسبة إلى القفاف جمع قَفّ ، فهو القياس وليس بشاذ[١٧٧] . ومنه قولهم : دُوَلِيّ وصُحُفِيّ ، دون الرد إلى المفرد ، والقياس دوّليّ وصَحَفِيّ . وقد علل صاحب تاج العروس مجيء صُحُفِيّ بأن النسبة إلى الجمع نسبة إلى الواحد ؛ لأن الغرض الدلالة على الجنس ، ولكنه عاد وقال : والواحد يكفي في ذلك ، وجعل الصُّحُفِيّ بضمتين لحن من قول العامة[١٧٨] .

ـ ومن متفرقات شواذ النسب :

قولهم مَرْوَزِيّ في النسبة إلى مَرْو (مدينة بفارس)[١٧٩] على غير قياس وكان القياس إليها : مَرْوِيّ . حيث أصاب الكلمة زيادة الزاي عند النسب . ولم أجد علة لهذا الشذوذ إلا في شرح التصريح حيث جعل قولهم مَرْوَزِيّ في مَرْو للفرق بينه وبين المنسوب إلى المَرْوَة[١٨٠] . ومعنى ذلك أنهم ميزوا المدينة المعروفة بفارس وهي موضع بزيادة الزاي فيها ؛ دفعا للبس عن النسبة إلى موضع آخر يسمى المَرْوَة . ويدل على صحة هذا أنهم قالوا في الثوب المنسوب إلى مَرْو : مَرْوِيّ على القياس[١٨١] ؛ لأنه لا يلتبس بغيره . قال ابن منظور : " ومَرْو مدينة بفارس النسب إليها : مَرْوِيّ ومَرَوِيّ ومَرْوَزِيّ ، الأخيرتان من نادر معدول النسب "[١٨٢] . وأما من قال : مَرْوِيّ نسبة إلى مَرْو ، فقد أتى بها على القياس ولم يحفل بما التبس بها من النسبة إلى المروة .

ومما خرج في النسب عن ضوابط الاطراد على حد مَرْوَزِيّ ، فقولهم رَازِيّ في النسبة إلى الرَّىّ (من بلاد فارس)[١٨٣] على غير قياس ، إلا أن الكلمة أشذ من سابقتها إذ أصابها الحذف[١٨٤] وزيادة الزاي . وعلى الرغم من أنني لم أجد علة لهذا الشذوذ في كتب النحو على حد جهدي إلا أن علة الشذوذ فيها قد تكون ما ذُكر من دفع اللبس في نحو مروزيّ ، وذلك فرقا بين المنسوب إلى الرَّيّ من بلاد فارس وبين المنسوب إلى الرَّيّ الذي هو الارتواء من الماء ومن اللبن ، قال ابن دريد : "رويتُ من الماء أروَى رَيًّا"[١٨٥] . فقالوا في النسب إلى الرَّيّ من بلاد فارس : رَازِيّ ، فحذفوا أصلا من أصول الكلمة وزادوا الزاي فرقا بينه وبين المنسوب إلى الرَّيّ بمعنى الارتواء إذا سمي به والقياس فيه : رَوَوِيّ ، وذلك دفعا للبس بينهما .

ويلاحظ أن هاتين الكلمتين تفردتا من بين الكلمات الشاذة في النسب بزيادة الزاي فيهما دون سائر الكلمات التي وردت شاذة في العربية ، وكأنهم أرادوا التمييز بينها وهي شاذة وبين الشاذ من الكلمات العربية ، يدلك على صحة ذلك ما ذهب إليه سيبويه من أن الكلمات الأعجمية يغيّرها دخولها العربية فحملهم هذا على الإبدال والزيادة والحذف فيها لما يلزمه من التغيير عند إلحاقها ببنائهم[١٨٦] .

ومنه قولهم في الدَّهْرِ : دُهْرِيّ ، وفي السَّهْل : سُهْلِيّ ، فجعل بعض النحويين التغيير فيه للفرق ، فقالوا : دُهْرِيّ بضم الدال للرجل المسن الذي أتت عليه الدهور ؛ فرقا بينه وبين الدَّهْرِيّ الذي يقول بالدَّهْر من أهل الإلحاد . وقالوا في النسب إلى السَّهْل وهو ضد الحَزْن[١٨٧] أو هو خلاف الجبل : سُهْلِيّ بضم السين فرقا بينه وبين السَّهْلِيّ المنسوب إلى سَهْل اسم رجل[١٨٨] .

ومنه قولهم : أُفَقِيّ في النسبة إلى الأُفْق أو الأُفُق ؛ لأن فُعْلا وفَعَلا يجتمعان كثيرا ، كقولهم : عُجْم وعَجَم ، وعُرْب وعَرَب ، وسُقْم وسَقَم . ومن

العرب من يقول : أُفْقِيّ على القياس ؛ لأن فُعُلا يجوز أن يسكن ثانيه قياسا مطردا كعُنُق وعُنْق[١٨٩] .

ومنه قولهم : إبل حَمَضِيّة بفتح الميم ، إذا أكلت الحَمْض ، وحَمْضِيّة أجود وأكثر وأقيس في كلامهم . وحكى بعضهم أنه يقال : حَمَضٌ وحَمْضٌ ، وعلى هذا فليس بشاذ[١٩٠] . وقالوا : إبل طُلاحية إذا أكلت الطَّلْح ، ففرقوا بينها وبين من ينسب إلى طَلْحَة فالنسب إليه طَلْحِيّ . وإنما بني على (فُعَال) ؛ لأنه بناء المبالغة في النسب ، كأَنَافِيّ للعظيم الأنف ، ويروى : طِلاحِيَّة بكسر الطاء نسبة إلى الجمع كما قالوا : عِضَاهِيّ نسبة إلى عِضَاه جمع عِضَة ، وقد سقط منه لام الفعل وهي هاء فالقياس أن يضاف إلى الواحد من هذا لا إلى الجمع المكسَّر ، وهو على هذا شاذ . وقيل هو منسوب إلى عِضاهة واحد عِضَاه ، وهو على ذلك مقيس ؛ لأنه منسوب إلى الواحد[١٩١] .

ومما شذ من الأسماء المركبة قولهم في الشيخ الكبير : كُنْتِيّ ، فنسبوا إلى الجملة دون حذف ، ومنه قول الأعشى : فأصبحتُ كُنتِيًّا وأصبحتُ عاجِنا ، والقياس كونيّ[١٩٢] .

ومن متفرقات شواذ النسب أيضا قولهم : خُرَاسِيّ وخُرْسِيّ في النسبة إلى خُراسان ، قال سيبويه : "قالوا في خُراسان : خُرْسِيّ ، وخُراسانيّ أكثر ، وخُرَاسِيّ لغة"[١٩٣] ، فوجّه خُرَاسِيّ على أنها لغة لبعض العرب . وعلل بعض النحاة قولهم : خُرَاسِيّ بأنهم شبهوا الألف والنون بهاء التأنيث فحذفوها وإن كان شاذا كجَلُولِيّ وحَرُورِيّ . ومن قال : خُرْسِيّ بحذف الألف وسكون الراء فقد خفف ؛ لأنه حذف الزوائد وبناه على (فَعْل) أخف الأبنية ، ولكنه لم يغيّر الضمة من خُراسان[١٩٤] .

ومنه قولهم : شَآمٍ وتَهَامٍ ويَمَانٍ ، وقولهم : شَآمِيّ وتِهَامِيّ ويَمَانِيّ في النسبة إلى الشام وتهامة واليمن . قال سيبويه : ومما جاء محدودا عن بنائه

محذوفة منه إحدى الياءين ــ ياءي الإضافة ــ قولك في الشأم : شَآمٍ ، وفي تِهامة : تَهامٍ ، ومن كسر التاء قال : تِهامِيّ ، وفي اليمن : يَمانٍ . وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عوضا من ذهاب إحدى الياءين ، وكأن الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياءين عوضا منها ، وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول : شأُمِيّ[١٩٥] .

ويفهم مما سبق أن هذه الأوجه راجعة إلى لهجات العرب ، ففي هذه الكلمات ثلاث لهجات : قالوا في إحداها شآمٍ ويَمانٍ وتَهامٍ ، فأسقطوا إحدى ياءي النسبة وعوضوا مكانها الألف قبل آخر المنسوب إليه ، ومن قال : تَهامٍ قدر أن الألف في تِهامة تحذف وفتح التاء ، فبنى الاسم على تَهَمٍ أو تَهْمٍ ثم نسب إليه كما ينسب إلى يَمَنٍ وشَأْمٍ ، فخفف ياء النسبة وزاد ألفا عوضا منها . وقالوا في اللهجة الثانية : شآمِيّ ويَمانِيّ وتِهامِيّ ، فأبقوا على ياء النسبة المشددة . فأما تِهامِيّ فهو نسبة إلى تِهامة المعروفة . وأما يمانِيّ وشآمِيّ ، فهو منسوب إلى المنسوب المخفف فكأنهما منسوبان إلى يَمانٍ وشآمٍ المنسوبين بحذف ياء النسبة دون ألفها ، إذ لا استثقال فيه كما استثقل النسبة إلى ذي الياء المشددة . ويجوز أن يكون يَمانِيّ وشَآمِيّ جمعا بين العوض والمعوض منه ، وأن يكون الألف في يمانيّ للإشباع وشآمِيّ محمول عليه . وفي الشام عند النسبة لهجة ثالثة وهو ما رواه أبو الخطاب من قولهم : شَأُمِيّ[١٩٦] .

المبحث الثالث : تحليل المعايير

إن التحليل المتأني لمعايير الاطراد وكذلك لعلل الشذوذ كما وردت عند النحاة فيما سبق يجعلنا على يقين من أن للنحاة ضوابط عامة ومعايير حاكمة وجهتهم عند تحديد المطرد والشاذ ، ويمكن إجمال الملحوظات العامة على هذه المعايير في النقاط التالية :

الأولى : من الضوابط العامة في هذا الباب أن جميع ما ذكر على أنه شاذ إذا زال عن موضع الشذوذ في النسبة فإنه يعود إلى القياس ، من ذلك ما ذكره سيبويه من أنك إذا سميت رجلا دَهْرا أو زَبِينَة فنسبت إليه قلت : زَبَنِيّ ودَهْرِيّ ، لا يجوز غير ذلك وزال عن الشذوذ ، فلا تقول فيه زَبَانِيّ ولا دُهْرِيّ[١٩٧] . وكذلك تقول : عُبَدِيّ وجُذَمِيّ في الشذوذ نسبة إلى بني عَبِيدَة وبني جَذِيمَة ، ولو سميت بعَبِيدَة وجَذِيمَة شيئا آخر جرى النسبة إليه على القياس .

الثانية : تبين من تحليل ما اطرد في باب النسبة أن أبرز الضوابط والمعايير التي دفعت إلى اطراد بعض التغييرات في هذا الباب هو الفرار من الثقل وطلب الخفة . فقد اعتمد عليه النحاة في تبرير المطرد مما في آخره ياء مشددة كطَوَوِيّ وعَلَوِيّ وكُرْسِيّ ، وكان طلب الخفة الدافع لقلب الألف واوا في فَتَوِيّ ، أو حذفها في بَرَدِيّ ومُصْطَفِيّ . وقالوا : قُرَّائِيّ ؛ لأن الياءات لم تبلغ غاية الاستثقال . وقالوا : الرَّضَوِيّ فقلبوا الياء واوا وفتحوا ما قبلها تخفيفا وكراهية اجتماع الكسرة والياءات الثلاثة ، في حين قالوا : ظَبْيِيّ ؛ لأن السكون قبل الياء يقلل شيئا من الثقل ، ولهذا أيضا قالوا : دَلْوِيّ ؛ لأن الواو لا تستثقل قبل الياء . وقالوا : رَائِيّ فهمزوا لاجتماع الياءات مع الألف . وحذفوا الياء استثقالا في الهادِيّ ، وفتحوا عين نَمَرِيّ وإبِلِيّ لما كثرت فيهما الكسرات والياءات ؛ ولأنه ثلاثي موضوع على الخفة . ولهذا ساغ لهم

عُلَبِطِيّ وجَنَدِلِيّ مع كثرة الكسرات والياءات ؛ لأن الكلمة زائدة على الثلاثة ولم تكن في أصل الوضع مبنية على الخفة . وقالوا : سَيْدِيّ لما كثرت الياءات وتقاربت وتوالت الكسرات فحذفوا الياء المتحركة ، والدليل على صحة ذلك أنهم قالوا : مُبَيَّنِيّ لما كانت الياء التي قبل الحرف الأخير مفتوحة فلم يحذفوا شيئا لعدم الثقل . وقالوا : غَنَوِيّ فحذفوا الياء الزائدة وفتحوا ما قبلها وقلبوا الثانية واوا ؛ لأنهم بلغوا من الياءات غاية الاستثقال بتوالي أربع ياءات ، والدليل على صحته أنهم لم يقلبوا المنتهي بواو مشددة كعَدُوّيّ ؛ لعدم بلوغه ذلك الاستثقال بتوالي الأمثال . وقال العرب الذين بتهامة : قُرَشِيّ وسُلَمِيّ فعدلوا إلى حذف الياء ؛ لاستثقالهم اجتماع ثلاث ياءات وكسرة . وأثبتوا الياء في : شَدِيدِيّ وطَوِيلِيّ وبَيُوعِيّ للتخفيف ؛ لأنهم لو حذفوها في المضعف لاجتمع مثلان ، ولم يحذفوها من معتل العين إذ المد في مثله لم يبلغ الغاية في الثقل . وإنما حذفوا مع جميع المركبات أحد الجزأين في النسب لكراهية استثقال زيادة حرف النسب على ما هو ثقيل بسبب التركيب .

ويأتي معيار الفرق بين الكلمتين وأمن اللبس ووضوح المعنى في المرتبة الثانية ، فقد علل به النحاة جواز زيادة الألف قبل الواو في حُبْلاوِيّ ، وقلب الهمزة واوا في حَمْرَاوِيّ ؛ ليفرقوا بين التي من نفس الحرف والزائدة . كما أجازوا النسبة إلى المضاف إليه لما يؤدي إليه النسبة إلى المضاف من اللبس فيما بدأ بكنية أو بابن من الأعلام لكثرتها ، وكذلك إن خيف اللبس في النسبة إلى الأسماء المبدوءة بعبد ، فلم يقولوا : عَبْدِيّ ؛ لإمكانية اللبس بينها ، بل قالوا : منافِيّ وأشْهَلِيّ ، ولعل هذا ما دفع بعضهم إلى نحت اسم من المضاف والمضاف إليه على بناء (فَعْلَل) إذا خافوا اللبس ، فقالوا : عبْشَمِيّ .

واستخدموا هذه العلة في الفرق بين القبائل المتشابهة في اللفظ عند النسبة فلهذا قالوا : فُقَمِيّ ليفرقوا بين فُقَيْم من أهل تهامة وفُقَيْمِيّ من قوم آخرين ، وقالوا : مُلَحِيّ ليفرقوا بين مُلَيْح من أهل الحجاز ومُلَيْحِيّ من قوم آخرين . وجعلوا حذف الياء من (فَعِيلة) و(فُعَيْلَة) يحصل به مع التخفيف الفرق بين المذكر والمؤنث ولكنهم قالوا أيضا : عَمِيرِيّ وسَلِيمِيّ بإثبات الياء ليفرقوا بين عَمِيرة كَلب وعَمَرِيّ في غير كلب ، وبين سَلِيمة الأُسد وسَلَمِيّ في غير الأسد . وقالوا : حَنَفِيّ في مذهب أبي حَنيفة فرقا بينه وبين حَنِيفِيّ المنسوب إلى قبيلة بني حنيفة ، وقالوا : مَدَنِيّ في المدينة المنورة فرقا بينه وبين مَدِينِيّ المنسوب إلى مدينة المنصور ، وقالوا : خُرَيْبِيّ في النسبة إلى خُرَيْبَة اسم قبيلة فرقا بينه وبين خُرَبِيّ اسم مكان بالبصرة وقالوا كذلك : رِماح رُدَيْنِيّة فرقا بينها وبين رُدَيْنَة زوجة سمهر المنسوب إليه الرماح . والمطرد عند بعض النحاة الفرق بين ما كان فيه التاء وبين ما خلا منها ،فجعلوا القياس حذف الياء مما فيه التاء نحو : (فَعِيلة) و(فُعَيْلَة) دون (فَعِيل) و(فُعَيْل) .

وتأتي في المرتبة الثالثة علة المشابهة ، وبها علل النحاة قولهم : عَبادِيدِيّ لأنه لما أهمل واحده شابه اسم الجمع ، فنسب إليه على لفظه . كما أجرى سيبويه (فَعُول) و(فَعُولة) مجرى (فَعِيل) و(فَعِيلة) في حذف حرف اللين من المؤنث دون المذكر تشبيها لواو المد بيائه ؛ لتساويهما في المد وفي المحل بعد العين .

الثالثة : أشار السيرافي فيما سبق إلى المعايير العامة للشذوذ والعلل التي من أجلها جاءت بعض الأمثلة شاذة ، فجعل منها : المعدول من الثقل إلى ما هو أخف والفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد ، والتشبيه بشيء في معناه . وأضيف

إليها ههنا معايير أخرى كاختلاف لغات العرب ولهجاتها كالإتباع وهي لهجة تميم من العرب ومعيار المبالغة والتفخيم .

وقد تبين من تحليل الشذوذ أن أبرز تلك المعايير هو معيار الفرق ، ومن أمثلة ذلك قولهم : عُبَدِيّ وجُذَمِيّ ، لما أرادوا الفرق بين بني عَبِيدَة من بني عَدِيّ وبين عَبِيدَة من قوم آخرين ، وكذلك في جُذَمِيّ ؛ لأن في العرب جماعة اسمهم جَذِيمَة . وشذ حُبَلِيّ للفرق بينهم وبين قوم آخرين أو بينهم وبين المنسوب إلى المرأة الحبلى. وشذ عُلْوِيّ في النسبة إلى العالية فرقا بين الموضع وامرأة تسمى بالعالية . وشذ بَحْرَانِيّ ؛ لأنهم كرهوا اللبس ففرقوا بين النسبة إلى البحر وإلى البحرين . وشذ مَرْوَزِيّ للفرق بينه وبين المنسوب إلى المروة ، وكذلك في رَازِيّ . وشذ دُهْرِيّ وسُهْلِيّ للفرق بين الرجل المسن الذي أتت عليه الدهور والدَّهْرِيّ الذي يقول بالدهر من أهل الإلحاد ، وفرقا بين النسبة إلى السهل الذي هو ضد الحزن أو خلاف الجبل وبين السَّهْلِيّ المنسوب إلى رجل اسمه سهل . وشذ قولهم : إبل طُلاحِيّة ففرقوا بينها وبين من ينسب إلى طلحة .

ويأتي العدول عن الثقل وطلب الخفة بمنزلة المعيار الثاني لتبرير الشذوذ فقد علل به النحاة الشذوذ في زَبَانِيّ حيث كرهوا حذف الياء وكرهوا الاستثقال أيضا فأبدلوا من الياء ألفا . وشذ طَائِيّ ؛ لأنهم كرهوا اجتماع ثلاث ياءات بينها همزة لو قالوا طَيِّئِيّ ، ولكنهم قلبوا الياء الساكنة ألفا على غير قياس قصدا للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه . وقالوا أُمَوِيّ طلبا للخفة . ومن قال : خُرْسِيّ بحذف الألف من خُراسان فإنما طلب الخفة .

وأما معيار التشبيه فقد عللوا به الشذوذ في بِصْرِيّ فقد كسرت الباء في النسب تشبيها له عند النسب بما كان قبل العلمية من قولهم : بِصْر . وشبهوا عُلْوِيّ في النسب إلى العالية بالعُلْو ؛ لأنهما يدلان في المعنى على

المكان العالي . وعللوا شذوذ بَدَويّ بمشابهتها لحضَريّ لأنه قرينه . وعللوا قلب الهمزة نونا شذوذا في صَنْعَانيّ وبَهْرَانيّ ودستوانيّ بمشابهة ألفي التأنيث لطول الاسم وتشبيها لألف التأنيث بتائه فحذفوها . وعللوا شذوذ أُفقيّ في النسبة إلى الأُفق بأن فُعْلا أشبه فَعَلا فنسبوا إليه ؛ لأنهما يجتمعان كثيرا . وشبهوا الألف والنون في خُرَاسيّ بهاء التأنيث فحذفوها .

وأما توجيه الشذوذ على أنه لغة من لغات العرب ، فقولهم : أُمَيّيّ ، وعَدَيّيّ وإن كان أثقل من الأول ؛ لأنه مسموع عن ناس من العرب ، وقد مر أن من قال : أُمَويّ هم أهل الحجاز ممن يحذفون الياء في تقيف وسُلَيْم . ومنه ما سمع من لهجات في النسبة إلى الشام واليمن وتهامة ، فقالوا في لهجة : شأم ويَمان وتَهَام وفي الثانية : شَآميّ ويَمانيّ وتَهاميّ ، وفي الثالثة : شَأْميّ . وقد علل بعض النحويين كسر الباء من بِصْريّ بالإتباع ، أي إتباع الباء لكسرة الراء ؛ لأن الحاجز بينهما ساكن غير حصين . وعللوا به فتح الراء في مَرَئيّ ؛ لأنه لما حذفت همزة الوصل على غير قياس تبعت حركة الراء الهمزة المكسورة فصارت كنَمِريّ ثم فتحت كما قالوا نَمَريّ .

وأما المعيار الأخير فهو أنهم فسروا بعض ما ورد شاذا على المبالغة ،فمن ذلك أنهم عللوا زيادة الألف والنون في نحو : رَقَبَانيّ وجُمَّانيّ ولِحْيَانيّ ، بأنهم أرادوا المبالغة ؛ لأنهم لم يريدوا إلا الغليظ الرقبة والطويل الجُمَّة والطويل اللحية والدليل على صحة ذلك المعنى أنك لو لم تعن المبالغة وسميت برقبة أو جُمَّة أو لحية لقلت : رَقَبيّ وجُمّيّ ولِحْيِيّ ؛ لأن معنى المبالغة عدم . ومن ذلك أيضا قولهم: دمٌ بَحْرَانيّ ، فزادوا في النسب ألفا ونونا للمبالغة ؛ لأنهم أرادوا شديد الحمرة . ومنه قولهم : رُوحانيّ في النسبة إلى الملائكة والجن فزادوا الألف والنون للتفخيم والمبالغة .

الرابعة : إن تحليل أسباب الشذوذ في بعض الكلمات يبين أن من عدها شاذة لم ينظر إلى أنها راجعة في الأساس إلى لغة من لغات العرب ، والحق أن النحاة جمعوا مادتهم من قبائل شتى ، فكان الأجدر بهم نسبة مثل هذه الكلمات إلى قبائلها بدلا من نسبتها إلى الشذوذ . وهذا يفسر اختلاف النحاة في بعض القواعد مما ترك أثره في توسيع دائرة الشذوذ أو تضييقه ، حيث نسبها بعضهم إلى الشذوذ في حين حملها البعض على لغة من لغات العرب ، من ذلك قول بعض العرب : مَرمَوِيّ في النسبة إلى مَرمِيّ ، حيث عده بعض النحاة من الشاذ وهي لغة لبعض العرب وإن كانت قليلة والمختار في القياس خلافها . ومن ذلك قلب الهمزة الأصلية واوا في نحو : حِرَاوِيّ وقُرَّاوِيّ ، فمن نظر من النحاة إلى هذا القلب على أنه كثير عند ناس من العرب كما وصف سيبويه لم يعد ذلك من الشاذ ، ومن تتبع القياس جعل قلب الهمزة الأصلية واوا من الشاذ ، إذ لم ينظر إلى ما ورد في لغة من لغات العرب كثر ذلك عندهم أم قل . ولعل ما جاء من جواز بَنَوِيّ وابنِيّ برد المحذوف وبعدمه راجع إلى لهجتين من لهجات العرب . ولو فسر الشذوذ في نحو : صِعِقِيّ وإِبِلِيّ على لغة الإتباع فيمن يقول : صِعِق ــ وهم بنو تميم ــ بدلا من وصفه بالشذوذ لكان أفضل ؛ لأنه رجوع إلى لغات العرب .

فالمتتبع لباب النسب في كتب النحاة يلحظ تغييرات عند النسب إلى بعض الأسماء مما يمكن أن يرد إلى لهجات القبائل ، غير أنهم اتجهوا إلى تعليل تلك التغييرات ووصفوا بعضها بالشذوذ ، وتجاهلوا أنهم إنما جمعوها من قبائل مختلفة منها الحضري ومنها البدوي ومنها الحجازي ومنها النجدي ، ولكلٍّ لهجته وطابعه اللغوي[١٩٨] .

الخامسة : بالغ النحاة في تتبع الأقيسة في هذا الباب مما دفعهم إلى الاختلاف بسبب تلك الأقيسة ، ومن الأمثلة الدالة على هذه المبالغة الإتيان بمسائل افتراضية ، نحو النسب إلى (كم) و(لا) إذا سميت بهما شخصا ، وكذلك النسبة إلى (كي) و(لو) ونحوهما . ومنها أن هذا التتبع للأقيسة دفع بعضهم في بعض الأحيان إلى تجاهل المسموع عن العرب اتباعا لتلك الأقيسة ، من ذلك توقف الخليل وسيبويه فيما حركت فيه العين في نحو : زِنَوِيّ وبِطَوِيّ على ما ورد به السماع من بنات الياء كزِنْيَة وبِطْيَة ولم يجيزا شيئا من ذلك في بنات الواو ، في حين قاس يونس الواوي على اليائي فيقول في عُرْوَة : عُرَوِيّ دون أن يؤيده شيء مسموع عن العرب كاليائي . ومن هذا قول سيبويه : وشَوِيّ في شيَة ، وكان أبو الحسن الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها فيقول : وشْيِيّ ، وخالفهما الفراء فذهب إلى رد الفاء المحذوفة بعد اللام ، فيقول : شِيَوِيّ مستندا في ذلك إلى ما سمع عن ناس من العرب أنهم قالوا : عِدَوِيّ ، فقاس عليه غيره ، وهو غير جائز عند سيبويه . كما فند سيبويه ما ذهب إليه يونس من قوله بِنْتِيّ وأُخْتِيّ بأن ألزمه أن يقول في مَنْت وهَنْت : مَنْتِيّ وهَنْتِيّ وهذا لا يقوله أحد فاستدل على عدم صحة ما ذهب إليه يونس في قياسه بما قالته العرب وما لم تقله . ومن ذلك ما قاله سيبويه تعليقا على قول الخليل ابنميّ نسبة إلى ابنم ، فقال سيبويه : ابنميّ قياس من الخليل لم تتكلم به العرب . وقاس سيبويه حذف الواو من (فَعُولَة) على قول العرب : شَنَئِيّ ، فقاس عليه ما عداه لعدم ورود ما يخالفه من السماع ولكن المبرد رد هذا القياس وجعله من الشاذ وقاسه على ما يقوله الجميع في (فَعُول) فجعل كل ما كان على (فَعُولة) في النسبة على : فَعُولِيّ .

وإذا كان سيبويه قد قاس على المسموع من العرب وتمسك به في الأمثلة السابقة فإنه في : قُرَيش وثَقِيف ونحوه من (فُعَيل) و(فَعِيل) ذهب إلى

أن القياس إثبات الياء على الرغم من كثرة ما سمع فيه من حذف الياء عند أهل الحجاز ممن بتهامة وما حولها ، فقالوا : قُرَشِيّ وثَقَفِيّ ، وأما المبرد فقد ذهب إلى اطراد حذف الياء في هذا الباب قياسا على ما سمع من العرب . ومن هذا قول سيبويه بشذوذ عَمِيرِيّ وسَلِيقِيّ ونحوهما ، ولو أنه أقام قياسه على المسموع لما وصف هذا بالشذوذ . ومن ذلك ما ذهب إليه من أن القياس في النسبة إلى امرئ القيس امرَئِيّ وجعل مَرَئِيّ شاذا مع أنه المسموع ، مما دفع السيرافي إلى أن يقول : هذا قياس منه وإلا فالمسموع مَرَئِيّ لا امرَئِيّ .

واستدل بعض النحاة بهذه العلة في رد ما ذهب إليه الجرميّ من النسبة إلى كلتا على كِلْتَوِيّ ، حيث عد الألف لام الكلمة ، ولم يجعل التاء بدلا من اللام ولا فيه معنى التأنيث ، وقد ردوا عليه قوله بعدم وجود وزن (فِعْتِل) في كلامهم . وقد مر ما نقله سيبويه عن الخليل ويونس من ذهابهما إلى أن فتح الحرف المكسور في نحو : تَغْلَبِيّ ويَثْرَبِيّ شاذ مقصور على السماع ، فأبقيا الكسرتين مع ياء النسبة كما جاز في : جَنَدِلِيّ وعُلَبِطِيّ ، وجعل الحرفين قبل ياقومان الكسرتين والياءين ، وأما المبرد فتمسك بعلة طلب الخفة التي سوغت فتح العين من الثلاثي مكسور العين كنَمَرِيّ ، حتى لا تتوالى كسرتان وبعدهما ياءان .

ويتضح مما سبق أن منهج النحاة في تتبع القياس وتشقيقه أدى بهم في بعض الأحيان إلى افتراض أقيسة لم تسمع عن العرب . قال ابن جني بعد أن أشار إلى أنواع المطرد والشاذ : " إلا أن الاستعمال إذا ورد بشيء أُخذ به وتُرك القياس لأن السماع يُبطل القياس . قال أبو علي : لأن الغرض فيما نُدوِّنه من هذه الدواوين ونُثبته من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوي من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب وعُدل عن القياس إلى السماع "[١٩٩] .

السادسة : هناك بعض الكلمات التي ليس لها تبرير في الشذوذ ولا يعلم لها سبب وليس قصدي من وراء هذا البحث حصر جميع الشذوذ ؛ لأنه يخرج عن الحصر ولا إيجاد سبب لكل شذوذ ، بل الغاية إظهار أبرز العلل الدافعة إلى الشذوذ . فمن ذلك الذي لم يذكر له علة في الشذوذ قولهم : حَانِيّ وحَانَوِيّ في النسبة إلى الحانوت والقياس : حَانُوتِيّ ، وهذا نسب شاذ ولا أشذ منه ؛ لأن حانوتا صحيح وحانِيّ وحانَوِيّ معتل . وقولهم : كساء مَنْبَجَانِيّ نسبة إلى مَنْبِج . وقولهم : بَاحُورِيّ (وهو شدة الحر في تموز) نسبة إلى باحور وباحوراء وقياسه : بَاحِرِيّ ، ويقال دمٌ بَاحِرِيّ ، أي خالص الحمرة . وشذ قولهم : جِبْرَانِيّ نسبة إلى جِبْرِين (بلدة بالشام) والقياس جِبْرِينِيّ . وقولهم : حَرْنَانِيّ نسبة إلى حَرَّان على غير قياس ، وقولهم : حَارِيّ نسبة إلى الحيرة والقياس حِيرِيّ ، وهو من نادر معدول النسب ، قلبت الياء فيه ألفا وهو قلب شاذ غير مقيس عليه غيره . وقالوا في الشذوذ أيضا : هاجِرِيّ نسبة إلى هَجَر (بلدة في اليمن) والقياس هَجَرِيّ ، وقالوا : أَرْمَنِيّ نسبة إلى أَرمِينِيَّة والقياس أَرْمِينِيّ ، إلا أنه لما وافق ما بعد الراء منها ما بعد الحاء في حنيفة حذفت الياء كما حذفت من حنيفة في النسب ، وأجريت ياء النسب في أرمينيّة مجرى تاء التأنيث في حنيفة[٢٠٠].

يضاف إلى ذلك أن بعض هذه النماذج يمكن نسبتها إلى لحن العوام ، من ذلك ما سبق الإشارة إليه من قول العامة : درهمٌ خَلِيفَتِيّ ، وخَلْوَتِيّ في النسبة إلى خَلْوَة ، وذاتِيّ في النسبة إلى الذات ، ومنه قولهم : دُوَلِيّ وصُحُفِيّ . وهذا كله من لحن العامة .

الخاتمة :

وبعد هذا العرض للنسب ودلالته ومعايير الاطراد والشذوذ فيه وتحليل ذلك يمكننا استخلاص النتائج التالية :

١. هناك تحول دلالي يحدث للاسم عند النسب ، ألا وهو صيرورته اسما لما لم يكن له ، وتتمثل دلالة النسب في ذاتين : ذات المنسوب وهي الدلالة الأساسية وهي ذات مبهمة ، وذات المنسوب إليه وهي ذات معينة مخصصة ، والعلاقة بين الذاتين هي علاقة النسبة أو الإضافة . ولكن النحاة قد ينسبون على غير المنهاج المذكور في النسب ، فقد يبنون على (فعّال) و(فاعل) ونحوهما مما فيه معنى النسب .

٢. إن أبرز معيار من معايير الاطراد وأكثرها شيوعا هو الفرار من الاستثقال وطلب الخفة ، حيث كان هذا المعيار هو المحرك الرئيس لجل التغييرات المطردة في الكلمة عند النسب ، ثم يأتي في المرتبة الثانية معيار الفرق بين كلمة وأخرى طلبا لأمن اللبس ووضوح المعنى ، وفي المرتبة الأخيرة يأتي معيار التشبيه .

٣. فرق النحاة بين ما كان فيه التاء وبين ما خلا منها ، فجعل بعضهم القياس بقاء ياء (فَعيل) عند النسب وحذفوها في (فَعِيلة) بالتاء ، فقالوا في ثقيف : ثَقِيفِيّ وفي ثَقِيفَة : ثَقَفِيّ ، وفي حَكِيم : حَكِيمِيّ وفي حَكِيمَة : حَكَمِيّ ، إذ سوغ لهم حذف التاء المزيد من التغيير . وكذلك فرقوا في النسبة بين (فُعَيل) و(فُعَيلة) ، فقالوا في رُدَين: رُدَيْنِيّ وقالوا في رُدَيْنَة : رُدَنِيّ بالحذف .

٤. تبين من تحليل الشذوذ وبيان علله أن أبرز هذه المعايير هو معيار الفرق بين نسبتين إلى لفظ واحد ، ثم يأتي معيار العدول عن الثقل وطلب الخفة في المنزلة الثانية ، ثم تشبيه الشيء بالشيء فيحمل عليه في النسب ، ومن ذلك

توجيه الشذوذ على أنه لغة من لغات العرب ، وأخيرا تفسير الشذوذ على إرادة المبالغة والتفخيم .

٥. إن تحليل أسباب الشذوذ في بعض الكلمات يبين أنها يمكن أن ترد إلى لغة من لغات العرب ، وقد جمع النحاة مادتهم من قبائل شتى ، فكان الأجدر بهم نسبة مثل هذه الكلمات إلى قبائلها بدلا من نسبتها إلى الشذوذ . وهذا يفسر اختلاف النحاة في بعض القواعد مما ترك أثره في توسيع دائرة الشذوذ أو تضييقه ، حيث نسبها بعضهم إلى الشذوذ على حين حملها البعض على لهجات القبائل .

٦. إن تعدد الأوجه في النسبة إلى بعض الكلمات قد يرجع إلى تعدد حالاتها في اللغة كقولهم في التثنية : فمان وفموان بالرد ودون الرد ، مما يترتب عليه اختلاف النسبة . وقد يكون الخلاف راجعا إلى أن الكلمة ذات وجهين نحو : سَنَة وعِضَة على الخلاف بينهم فيمن جعل المحذوف الهاء أو الواو .

٧. لقد بالغ النحاة في تتبع الأقيسة في هذا الباب مما دفعهم أحيانا إلى الاختلاف بسبب هذا التشقيق للقياس ، ومن الأمثلة الدالة على هذه المبالغة الإتيان بمسائل افتراضية ، وكذلك افتراض أقيسة لم تسمع عن العرب أو تجاهل المسموع عن العرب اتباعا لتلك الأقيسة .

٨. هناك كلمات سكت عنها النحاة ولم يذكروا علل الشذوذ فيها ولا يعلم لها سبب ويمكن نسبة بعضها إلى لحن العوام ، وليس القصد من وراء هذا البحث حصر جميع علل الشذوذ وإنما التنبيه إلى أهم معاييرها .

الهوامش :

١. والحق أن تسمية سيبويه أعمّ ، فالإضافة أعمّ من النسب الذي يعني عند علماء اللغة القرابة وأما الإضافة فقد تكون لغير الآباء ، ولذلك هي أعم ، وكذلك النسبة .

٢. التعريفات للجرجاني ٥١ ، ٢٩٦ .

٣. الكتاب ٣/٣٣٥ ، ٣٤٠ .

٤. ولكن يجب الانتباه إلى أنه ليس كل ياء مشددة في آخر الاسم تدل على النسبة ، فالياء المشددة قد تأتي لغير الدلالة على النسب ، إذ تأتي للفرق بين اسم الجنس ومفرده ، كزنج وزنجيّ . وقد تكون الياء المشددة للمبالغة في معنى الكلمة ، كأحمريّ ، ودوّاريّ . وقد تدخل الياء المشددة وليس لها دلالة خاصة بل هي من أصل الوضع ، ككرسيّ ، وبَرْديّ .

٥. شرح الشافية ٢ / ٤ .

٦. شرح المفصل ٥ / ١٤١ .

٧. الكتاب ٣ / ٣٣٥ .

٨. شرح الأشموني ٤/١٧٧ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٣٢٧ ، وارتشاف الضرب ٢/٥٩٩ .

٩. شرح الشافية ٢ / ١٣ .

١٠. همع الهوامع ٦/١٥٤ ، وشرح المفصل ٥/١٤٣ .

١١. شرح المفصل ٥ /١٤١ .

١٢. المقتضب ٣/١٦١ ، النكت ٢/٩٠٤-٩٠٥ ، شرح الشافية ٢/٨٤ – ٨٩ .

١٣. شرح المفصل ٦/١٣ .

١٤. الكتاب ٣/٣٨١ – ٣٨٢ .

١٥. النحو والدلالة ٥٠ .

١٦. الكتاب ٣/٣٨٢– ٣٨٣ .

١٧. شرح المفصل ٦/١٤ .

١٨. الكتاب ٣/٣٨٢ ، والمقرب ٢/٥٤-٥٥ .

١٩. همع الهوامع ٣/١٧٥ ، وشرح الأشموني ٤/ ٢٠١ .

٢٠. الكتاب ٣/٣٨٤ .

٢١. المقتضب ٣/١٦٣-١٦٤ (بتصرف) .

٢٢. شرح السيرافي ٤/١٧١ ، وعلى هامش الكتاب ٣/٣٨٣ .

٢٣. الكتاب ٣/٣٨٤ – ٣٨٥ .

٢٤. شذا العرف ١٠٨ .

٢٥. أى : ربما ، وهو من أسلوب سيبويه .

٢٦. الكتاب ٣/٣٣٥ .

٢٧. شرح الشافية ٢/٥٠ .

٢٨. شرح السيرافي ٤/١٥٢ .

٢٩. الكتاب ٣/٣٤٤ .

٣٠. السابق ٣/٣٤٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢ .

٣١. الكتاب ٣/٣٤٥ ، وشرح الشافية ٢/ ٥٣ .

٣٢. شرح الأشموني ٤/ ١٨٢ ، وارتشاف الضرب ٢/٦١٠ .

٣٣. شرح الشافية ٢/ ٥٣ ، ٥٤ ، وشذا العرف ١٠١.

٣٤. شرح الشافية ٢/٥٤ ، والنسب إلى ما آخره ياء ٢٦٤ .

٣٥. الكتاب ٣/٣٤٠ .

٣٦. شرح السيرافي ٤/١٤٤ ــ ١٤٥ .

٣٧. الكتاب ٣/٣٤٢ ، وشرح السيرافي ٤/١٥١ .

٣٨. الكتاب ٤/٣٥٤ .

٣٩. انظر : شرح الأشموني ٤/١٧٨ ، وانظر حول جواز الوجوه الثلاثة : الكتاب ٣/٣٥٢ – ٣٥٣ .

٤٠. الكتاب ٣/٣٥٣ .

٤١. السابق ٣/٣٥٤ ، وشرح السيرافي ٤/١٥٧ ، وشرح الشافية ٢/٤٠ .

٤٢. الكتاب ٣/٣٥٥ – ٣٥٦ .

٤٣. شرح الأشموني ٤/١٨٨ .

٤٤. الكتاب ٣/٣٥١ .

٤٥. الكتاب ٣/٣٥١ – ٣٥٢ .

٤٦. السابق ٣/٣٥٧ .

٤٧. شرح الشافية ٢/٥٥ – ٥٦ .

٤٨. اللهجات في الكتاب لسيبويه ٥٢٩ .

٤٩. الكتاب ٣/٣٥٧ ، ولم يستثنى من هذه القاعدة إلا نحو : عشوائيّ ، وشعوائيّ ، ذلك لأنه سُبقت الألف بواو فبقيت الهمزة ؛ لأنه لو قلبت الهمزة واوا لاجتمعت ياءي النسبة وقبلها واوان بينهما حرف مد ساكن .

٥٠. الكتاب ٣/ ٣٥١ – ٣٥٢ .

٥١. والتحقيق أن الفتح سابق للقلب ، وذلك أنه إذا أريد النسب إلى نحو : شجٍ فتحت عينه كما تفتح عين نَمِر ، فإذا فتحت انقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فيصير شجَى مثل فتى ،ثم تقلب ألفه واوا . انظر شرح الأشموني ٤/١٨١ .

٥٢. شرح الأشموني ٤/١٨١ .

٥٣. الكتاب ٣/٣٤٦ .

٥٤. شرح الشافية ٢/٢٣ ، ٤٧ – ٤٨ .

٥٥. الكتاب ٣/٣٤٦ – ٣٤٨ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٥٣ ، شرح الشافية ٢/٤٨ .

٥٦. شرح الكافية الشافية ٢/٣١١ .

٥٧. الكتاب ٣/٣٥٠– ٣٥١ ، وشرح السيرافي على هامش الكتاب ٣/ ٣٥٠ ، وشرح الشافية ٢/٥١ – ٥٢ .

٥٨. الكتاب ٣/ ٣٥٠ .

٥٩. الكتاب ٣/ ٣٤٠ .

٦٠. شرح السيرافي ٤/ ١٥٠ .

٦١. الكتاب ٣/ ٣٤٠ – ٣٤٢ ، غير أن السيرافي قال : القياس في عالية : عاليّ أو عالويّ ، وكذلك قال الأشموني في نحو النسبة إلى قاضٍ : قاضيّ أو قاضَويّ ، والأول أجود . انظر : شرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، وشرح الأشموني ٤/١٨٠ .

٦٢. الكتاب ٣/٣٤٨ – ٣٤٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٥٢ – ٥٣ .

٦٣. ذكر الرضي في شرح الشافية أن درحاية هو الرجل الكثير اللحم القصير الضخم البطن اللئيم الخلقة ٢/٤٣ .

٦٤. الكتاب ٣/ ٣٥١ .

٦٥. شرح الشافية ٢/ ٦١ ، والكتاب ٣/٣٦٥ .

٦٦. الكتاب ٣/ ٣٦٩ ، وشرح السيرافي ٣/ ١٦٣ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٢ ، ٧١ .

٦٧. شرح السيرافي بهامش الكتاب ٣/ ٣٧٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٢ ، ٦٣ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٧ .

٦٨. الكتاب ٣/ ٣٦٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٣ .

٦٩. شرح الشافية ٣/ ٦٣ ، وشرح الأشموني حيث جعلها : مُرِئِيَ أو مُرَئِيَ بالهمز ١٩٨/٤ .

٧٠. الكتاب ٣/ ٣٥٩ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٥٩ .

٧١. شرح الشافية ٤/ ١٩٣ .

٧٢. الكتاب ٣/ ٣٥٨ .

٧٣. السابق ٣/ ٣٦١ ، ٣٦٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٧ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٤.

٧٤. انظر حول لغة الحجازيين والتميميين : التصريح على التوضيح ٢/ ٢٦٩ ، وانظر : اللهجات في الكتاب لسيبويه ٥٣١- ٥٣٢ .

٧٥. الكتاب ٣/ ٣٦٥ – ٣٦٦ ، وشرح الشافية ٢/٦٦ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٤ .

٧٦. الكتاب ٣/ ٣٣٧ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٦ .

٧٧. شرح الشافية ٢/ ٦٨ .

٧٨. الكتاب ٣/ ٣٦١ ، وشرح الشافية ٢/ ٦٩ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٤ .

٧٩. شرح الشافية ٢/٧٠ .

٨٠. الكتاب ٣/ ٣٧٢ ، ٣٧٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٨ .

٨١. شرح السيرافي ٤/ ١٦٥ (بتصرف) .

٨٢. الكتاب ٣/ ٣٧٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٩ – ٨١ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٤ .

٨٣. شرح الشافية ٢/ ٨٠ .

٨٤. شرح الأشموني ٤/ ١٩٩ .

٨٥. وهي خمس قبائل تحالفوا فصاروا يدا واحدة ، وهم ضَبَّة وثَوْر وعُكْل وتَيْم وعَدِيّ . واحدهم رُبَّة وهي الفرقة من الناس .

٨٦. شرح الشافية ٢/ ٧٨ – ٧٩ .

٨٧. الكتاب ٣/ ٣٧٩ – ٣٨٠ ، وشرح الشافية ٢ / ٧٩ .

٨٨. شرح الأشموني ٤/ ١٩٩ .

٨٩. اسم الجمع : هو ما لا واحد له من لفظه ، نحو : نَفَر ورهْط وقوم وجيش وخيل وإبل ونساء أو له مفرد من لفظه لكن جمعه على غير أوزان جموع التكسير ، نحو : طيْر ووفد وركب وصحب . وأما اسم الجنس الجمعي : فهو ما كان الفرق بينه وبين مفرده بالياء المشددة أو بالتاء.

٩٠. الكتاب ٣/ ٣٧٨ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٩ .

٩١. الكتاب ٣/ ٣٤٣- ٣٤٤ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٥١ ، وشرح الشافية ٢/ ١٨ .

٩٢. الكتاب : ٣/٣٤٣ .

٩٣. شرح السيرافي ٤/ ١٥٢، وشرح الأشموني ٤/١٨٢، وشرح الشافية ٢/١٩ . والإتباع لهجة تميم ومن تابعهم من أهل نجد . انظر : اللهجات في الكتاب لسيبويه ٥٢٧ .

٩٤. الكتاب ٣/ ٣٤٣ – ٣٤٤ .

٩٥. شرح الشافية ٢/ ١٨ .

٩٦. الكتاب ٣ / ٣٤١ – ٣٤٢ (بتصرف).

٩٧. شرح المفصل ٥/١٤٦، وهمع الهوامع ٦/١٦٥، حيث نسب اطراد الفتح إلى المبرد وابن السراج والرماني والفارسي وجماعة .

٩٨. شرح السيرافي ٤/ ١٥١ ، وانظر شرح الشافية ٢/ ١٩ .

٩٩. شرح الكافية الشافية ٢/٣٠٩-٣١٠ .

١٠٠. الكتاب ٣/ ٣٧٠ – ٣٧١ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٦٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢ .

١٠١. مُهَيَّم اسم مفعول من هوم ، أي : نام نوما خفيفا .

١٠٢. الكتاب ٣/ ٣٧١ – ٣٧٢ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢ ، ٣٤ ، وشذا العرف ١٠٣ .

١٠٣. الكتاب ٣/ ٣٣٥ .

١٠٤. والخرَف : قطع الشيئ ، وهو مصدر ، والمصادر قد تستعمل في معنى أسماء الفاعلين كقولهم : عدل في عادل . انظر : شرح السيرافي ١٤٨/٤ ، وشرح الشافية ٨٢/٢ .

١٠٥. الكتاب ٣/ ٣٣٦ .

١٠٦. السابق ٣/ ٣٣٧ .

١٠٧. المقتضب ١٣٣/٣ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦١٥ – ٦١٦ ،

١٠٨. تهذيب اللغة مادة (قرش) .

١٠٩. شرح السيرافي ٤/ ١٤٦ ، وشرح المفصل ١١/٦، حيث يقول : وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكون قياسا .

١١٠. ارتشاف الضرب ٢/ ٦١٦ .

١١١. شرح الأشموني ٤/ ١٨٧ – ١٨٨ .

١١٢. ارتشاف الضرب ٦١٦/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٤/٦ .

١١٣. الكتاب ٣/ ٣٣٩ (بتصرف) .

١١٤. شرح السيرافي ٤/ ١٤٩ .

١١٥. شرح الشافية ٢/ ٢١ .

١١٦. الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

١١٧. شرح التصريح ٢/ ٣٣١ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٨ ،وشرح الأشموني ٤/ ١٨٦ .

١١٨. شرح الشافية ٢٩/٢ ، وشرح المفصل ١٢/٦ ، وتاج العروس مادة (خرب) .

١١٩. همع الهوامع ١٦٢/٦ .

١٢٠. أدب الكاتب ٢٢١ .

١٢١. الكتاب ٣/ ٣٣٩ .

١٢٢. شرح السيرافي ٤/ ١٤٩ – ١٥٠ .

١٢٣. السابق ٤/ ١٤٩ .

١٢٤. شرح الشافية ٢/ ٢٣ ، ٢٤ .

١٢٥. شرح الأشموني ٤/ ١٨٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٩ ، وشرح الكافية الشافية ٣٠٩/٢ ، وهمع الهوامع ١٦٣/٦ حيث جعله مذهب الأخفش والجرمي والمبرد .

١٢٦. شرح المفصل ١٤٧/٥ .

١٢٧. همع الهوامع ١٦٣/٦ .

١٢٨. شرح الشافية ٢/ ٢٦ ، ٢٧ (بتصرف) .

١٢٩. السابق ٢/ ٧١ – ٧٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٠ .

١٣٠. الكتاب ٣٧٧/٣ .

١٣١. شرح الشافية ٢/ ٧٢ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٨٩.

١٣٢. الكتاب ٣٤٧/٣ .

١٣٣. شرح السيرافي ٤/ ١٦٦ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٦.

١٣٤. شرح الأشموني ٤/ ١٩٠ ، وهمع الهوامع ١٥٧/٦.

١٣٥. شرح الشافية ٢/ ٧٣ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٣٢ .

١٣٦. ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٣ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٠ ، وشرح الكافية الشافية ٣١٢/٢.

١٣٧. الكتاب ٣/ ٣٧٤ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٣ ، وشرح الأشموني ٤/ ١٩٠ .

١٣٨. ارتشاف الضرب ٢/ ٦٠١ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٤ .

١٣٩. الكتاب ٣/ ٣٧٥ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٦٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٤ .

١٤٠. الكتاب ٣/ ٣٧٥ ، ٣٧٦ .

١٤١. شرح الأشموني ٤/ ١٩١ – ١٩٢ ، وارتشاف الضرب ٢/ ٦٠٢ .

١٤٢. المقتضب ١٤١/٣ ، وشرح الشافية ٢/ ٧٥ .

١٤٣. الكتاب ٣/ ٣٧٦ .

١٤٤. شرح الشافية ٢/ ٧٦ .

١٤٥. الكتاب ٣٣٥/٣ .

١٤٦. مجموعة الشافية ١/ ٢٠ .

١٤٧. حاشية الصبان ٤/ ٢٠٢ .

١٤٨. شرح السيرافي ٤/ ١٤٦ .

١٤٩. الكتاب ٣/ ٣٥٣ – ٣٣٦ .

١٥٠. شرح السيرافي ٤/ ١٤٦ ، ١٤٧ .

١٥١. شرح الشافية ٢/ ٢٨ .

١٥٢. شرح الأشموني ٤/ ١٨٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٢٨ ، ٢٩ .

١٥٣. شرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٢ .

١٥٤. الكتاب ٣/ ٣٣٧ .

١٥٥. الكتاب ٣/٣٧١ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٦–١٤٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٣٢–٣٣ .

١٥٦. الكتاب ٣/ ٣٤٤ – ٣٤٥ (بتصرف) .

١٥٧. السابق ٣/ ٣٤٤ .

١٥٨. اللهجات في الكتاب لسيبويه ٥٢٣– ٥٢٤ .

١٥٩. الكتاب ٣/٣٣٧ ، وشرح السيرافي ٤/١٤٨ .

١٦٠. أي : وبها سميت البصرة ، والبصْر بكسر الباء من غير تاء بمعنى البَصرة ، وانظر: تاج اللغة وصحاح العربية مادة (بصر) .

١٦١. شرح الشافية ٢/ ٨١ ، ٨٢ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٧ .

١٦٢. شرح الأشموني ٤/١٧٨، وشرح التصريح ٢/٣٢٨، وارتشاف الضرب ٢/٦٠٣.

١٦٣. شرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٨١ ، والكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح المفصل ٦/١٠، حيث جعل العالية موضع في بلاد العرب وهي الحجاز وما حولها ، كأنهم بنوه على فعل ونسبوا إليه حملا على ضده وهو السفل .

١٦٤. الكتاب ٣/ ٣٦٨ .

١٦٥. شرح الشافية ٢/ ٦٧ .

١٦٦. الحُوَار : ولد الناقة إلى أن يعظم .

١٦٧. شرح السيرافي ٤/ ١٦٣ .

١٦٨. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، ١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٥٨ ، ٥٩ والمنصف شرح التصريف ١/ ١٥٨ – ١٥٩ .

١٦٩. الكتاب ٣/ ٣٣٧ – ٣٣٨ .

١٧٠. التعليقة على كتاب سيبويه ١٥٤/٣ ، وشرح الرماني ٦٦/١ .

١٧١. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٢ .

١٧٢. والقياس : بَحْرَيْنِيّ ، وقياس المثنى المجعول نونه معتقب الإعراب أن يكون في الأحوال بالألف كما في باب العلم كسكران وسعدان ، فإلزام البحرين اليـاء شـاذ إذن . انظر : شرح الشافية ٢/ ٨٢ .

١٧٣. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، ولسان العرب مادة (بحر) .

١٧٤. لسان العرب مادة (بحر) .

١٧٥. الكتاب ٣/ ٣٨٠ (بتصرف) ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٨ ، والمقتضب ١٤٤/٣ .

١٧٦. شرح الشافية ٢/ ٨٤ .

١٧٧. شرح السيرافي ٤/ ١٤٨ ، والقفاف : بلاد عريضة واسعة فيها رياض وقيعـان كثيرة وهي من حزون نجد . والقفة : ما ارتفع من الأرض وغلظ ولم يبلـغ أن يكـون جبلا ،وهو أيضا الرجل الصغير القليل اللحم . انظر : تاج العروس مادة (قفف) .

١٧٨. تاج العروس مادة (صحف) .

١٧٩. والمَرْو أيضا : حجارة بيض رقاق . انظر : أساس البلاغة (مـري) ، و معجـم مقاييس اللغة (مرو).

١٨٠. شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٣٨ .

١٨١. تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (مرو) .

١٨٢. لسان العرب ، مادة (مرو) ، وانظر القاموس المحيط مادة (مرو) .

١٨٣. قال ابن منظور : والرَّيّ من بلاد فارس ، النسبة إليه رازيّ على غير قيـاس ، مادة (ريا).

١٨٤. فالقياس قلب الياء الثانية واوا ، وترد الأولى إلى أصلها ، ولكنها متحركة مفتوح ما قبلها فكان المفترض قلبها ألفا ثم تقلب الألف واوا ، ولكنهم هنا جعلوها ألـف ولـم يقلبوا ، فالمحذوف هنا الياء الثانية .

١٨٥. جمهرة اللغة مادة (روى) ، واللسان مادة (روى) ، والقـاموس المحـيط مـادة (روى). حيث جعل رَوِيَ يَرْوَى رَيًّا وريًّا ، بالفتح والكـسر ، وكأنهمـا مـصدر واسـم مصدر .

١٨٦. الكتاب ٣٠٤/٤ (بتصرف) .

١٨٧. قال ابن منظور : " السَّهْل : نقيض الحَزْن ، والنسبة إليه سَهْلِيّ " . مادة (سهل)

١٨٨. شرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٢ ، والكتاب ٣/ ٣٣٦ ، ٣٣٨ .

١٨٩. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٣ .

١٩٠. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٣ .

١٩١. الكتاب ٣/ ٣٣٦ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٨ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٣ .

١٩٢. شرح الكافية الشافية ٣١٢/٢، وشواهد الأشموني ١٨٩/٤ .

١٩٣. الكتاب ٣/ ٣٣٦ .

١٩٤. شرح السيرافي ١٤٨/٤ ، وشرح الشافية ٨٣/٢ .

١٩٥. الكتاب ٣/ ٣٣٧ .

١٩٦. شرح السيرافي ٤/ ١٤٨ – ١٤٩ ، وشرح الشافية ٢/ ٨٣ – ٨٤ .

١٩٧. الكتاب ٣/ ٣٣٨ ، وشرح السيرافي ٤/ ١٤٩ .

١٩٨. اللهجات في الكتاب لسيبويه ٥٢١ .

١٩٩. المنصف شرح التصريف ١/ ٢٧٩ .

٢٠٠. تاج العروس مادة (حنت) و(نبج) و(جبر) و(حرر) و(حير) و(هجر) و(رمن) ، ولسان العرب مادة (بحر) .

قائمة المصادر والمراجع :

١. أدب الكاتب ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، ت. محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار المعرفة ــ بيروت ، د.ت .

٢. ارتشاف الضَرَب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، ت. الدكتور رجب عثمان محمد ومراجعة د . رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ط١ سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٣. أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار النفائس ، دار صادر للطباعة ــ بيروت ، ط١ سنة ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

٤. تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام اللغوي محمد مرتضى الحسيني الزبيدي منشورات دار مكتبة الحياة ــ بيروت ، د.ت .

٥. تاج اللغة وصحاح العربية ، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي ، ت. شهاب الدين أبو عمرو ، دار الفكر ــ بيروت ط١ سنة ١٤١٨هـ ١٩٩٨م .

٦. التعريفات ، للسيد الشريف علي بن محمد الحسيني الجرجاني ، ت. الدكتور عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ــ بيروت ، ط١ سنة ١٤١٦هـ ١٩٩٦م .

٧. التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ، ت. الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ــ القاهرة ، ج٣ ط١ سنة ١٤١٤هـ ١٩٩٤م .

٨. تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، ت. الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ــ القاهرة ، د.ت .

٩. جمهرة اللغة ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد ، دار صادر ــ بيروت ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ــ حيدر آباد ، ط١ سنة ١٣٤٥هـ .

١٠. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لمحمد بن علي الصبان ، ومعه شرح الشواهد للعيني ،دار إحياء الكتب العربية (فيصل عيسى البابي الحلبي) ــ القاهرة ، د.ت .

١١. شذا العرف في فن الصرف ، للشيخ أحمد الحملاوي ، تقديم أ. مصطفى السقا ، مؤسسة الكتب الثقافية ــ بيروت ، د.ت .

١٢. شرح التصريح على التوضيح لابن هشام الأنصاري ، للشيخ خالد الأزهري ، دار الفكر ــ بيروت ، د.ت .

١٣. شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، ت. محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط سنة ١٣٩٥هـ ــ ١٩٧٥م .

١٤. شرح الكافية الشافية ، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك ، ت. علي محمد عوض وعادل أحمد عبد الجواد ، منشورات دار الكتب العلمية ــ بيروت، ط١ سنة ١٤٢٠هـ ــ ٢٠٠٠م.

١٥. شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي ، مخطوط بدار الكتب والوثائق القومية بمصر تحت رقم ١٣٧ نحو ش .

١٦. شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن الرماني ، ت. الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري مكتبة السعادة ــ القاهرة ، ط سنة ١٤٠٨ هـ ــ ١٩٨٨م .

١٧. شرح المفصل ، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ، قرره المجلس الأعلى للأزهر للتدريس ، مكتبة المتنبي ــ القاهرة ، د.ت .

١٨. القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، دار الجيل ــ بيروت ، د.ت.

١٩. الكافية في النحو ، للإمام جمال الدين بن الحاجب ، ومعه شرحه للشيخ رضي الدين الاستراباذي ، دار الكتب العلمية ــ بيروت ، ط سنة ١٤١٥هـ ــ ١٩٩٥م .

٢٠. الكتاب ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه ، ت. الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، مطبعة المدني ، ج٣ ط سنة ١٤١٢هـ ــ ١٩٩٢م ، ج٤ ط٢ سنة ١٤٠٢هـ ــ ١٩٨٢م .

٢١. لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن منظور ، ت. الأستاذة عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف بالقاهرة ، د.ت .

٢٢. اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتا وبنية ، صالحة راشد غنيم آل غنيم ، مطبوعات جامعة أم القرى ــ مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، دار المدني ــ جدة ، ط١ سنة ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م .

٢٣. مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط ، وتضم شرح الشافية للجاربردي وحاشية الجاربردي لابن جماعة ، عالم الكتب ــ بيروت ، ط٣ سنة ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م

٢٤. معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس ، للدكتور شوقي المعري ، مكتبة لبنان ، ط١ سنة ١٩٩٦م .

٢٥. معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسن أحمد بن فارس ، ت. الأستاذ عبد السلام هارون ، دار الجيل ــ بيروت ، د.ت.

٢٦. المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، ت. محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ــ بيروت ، د.ت .

٢٧. المقرب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور ، ت. أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري مطبعة العاني ــ بغداد ، ط١ سنة ١٣٩١هـ ــ ١٩٧١م .

٢٨. المنصف ، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني ، ت. الأستاذ إبراهيم مصطفى والأستاذ عبد الله أمين ، وزارة المعارف العمومية ــ دار إحياء التراث القديم ، ط١ سنة ١٣٧٣هـ ــ ١٩٥٤م .

٢٩. النحو والدلالة ــ مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف القاهرة ، ط١ سنة ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م .

٣٠. النسب إلى ما آخره ياء ، د. محمد بن عبد الرحمن المفدى ، بحث بمجلة كلية اللغة العربية ــ جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ع١١ سنة ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م .

٣١. النكت في تفسير كتاب سيبويه ، لأبي الحجاج يوسف بن سليمان المعروف بالأعلم الشنتمري ت. زهير عبد المحسن سلطان ، منشورات معهد المخطوطات العربية ــ الكويت ، ط١ سنة ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م .

٣٢. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، لجلال الدين السيوطي ، ت. الدكتور عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ــ الكويت ، ط سنة ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م .